الخطوات العملية لشرح حديث

خـير الـبريـة

إعداد الدكتورة

أمل بنت إسماعيل محمد زاهد الصيني

أستاذ الحديث وعلومه المشارك

كلية الدعوة وأصول الدين-قسم الكتاب والسنة

جامعة أم القرى

الخطوات العملية لشرح حديث خير البرية

أمل بنت إسماعيل محمد زاهد الصيني

قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: Dr.alseni@hotmail.com

ملخص البحث:

تعد خدمة السنة النبوية شرفًا عظيمًا لمن وفق لذلك؛ لكونها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، حيث حظي الحديث النبوي عناية كبيرة من قبل العلماء، وتنوعت جهودهم في التصنيف فيه، جمعا، وتخريجا وتحقيقا، وشرحا وتحليلا؛ لبيان معانيه، وتوضيح مقاصده، وبيان بلاغته، وما حواه من آداب وأحكام، وفقه ومناسبات، وقد تعددت مناهجهم وطرائقهم في ذلك، وتفننوا فيه كل تفنن. ونظرا لأهمية هذا الموضوع، وتعلقه بفقه الحديث، وشرحه، ودرايته الذي هو ثمرة علوم الحديث وغايتها ومقصدها وبه قوام الشريعة، وحاجة المعتنين بشرح الحديث النبوي إلى الوقوف على الخطوات العملية الصحيحة، والضوابط العلمية القويمة التي يجب مراعاتها؛ لشرحه، وبيان معانيه وتفسيرها، واستنباط فوائده، وأحكامه، ؛ وذلك لكي يستقيم وينضبط لهم فهم الحديث، والسلامة مما وقع فيه الكثيرون بسبب الغلط في هذا الباب، وقع اختياري على هذا الموضوع الموسوم بـ: (الخطوات العملية لشرح حديث خير البرية)؛ وذلك لتأصيل تلك الخطوات على أسس علمية متينة، وبيانها وتوضيحها من خلال التطبيق العملي لها؛ ليفيد منها المعنيون بشرحه، وتدريسه. وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وستة مباحث، حيث تناول المبحث الأول: التعريف بـ (علم شرح الحديث)، في اللغة والاصطلاح مع ذكر أنواعه، وتناول المبحث الثاني: الإشارة إلى نشأة (علم شرح الحديث) وأهم طرقه، وعرج المبحث الثالث: إلى خطوات تخريج الحديث والحكم عليه، وتناول المبحث الرابع: لغويات الحديث

والمعنى الإجمالي له، والمبحث الخامس: خصص لبيان فقه الحديث من حيث: التعريف، والعلوم المتصلة به، وأهم روافده، وأما المبحث السادس: فقد تناول الفوائد المستنبطة من الحديث، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الشرح- التخريج- اللغويات- الفقه- الروافد.

The practical Steps to explain "*The best of Creatures*" Hadith

By: Amal Bint Ismail Mohammed Zahed Al-Seiny
Department of the Holy Qur'an and Sunnah
Faculty of Dawah and Osoul Al-Deen
Umm Al-Qura University
Mecca, Saudi Arabia
E-mail: Dr.alseni@hotmail.com

Abstract

Serving the Sunnah is a great honour for those who cherished it. The Sunnah is recognized as the second source of Islamic legislation. Hence, the prophetic traditions (Hadith) have received great interest from the scholars whose efforts have been various regarding the processes of classification, collection, documentation, verification, explanation and analysis which intend to show the meaning, objectives, rhetoric, manners and rules as well as jurisprudence and the occasion of the Hadith. Accordingly, their approaches and methodologies have been varied to the extent of excellence. Due to the importance of the topic- being relevant to the discipline of Hadith, its interpretation and knowledge which is the fruit of Hadith science, its objectives and purposes- Hadith constitutes a basic pillar of the Sharia. Those who are concerned with the interpretation of the Hadith need to follow the perfect academic steps and apply moderate scientific controls along their interpretations of the Hadith to highlight the meaning, explanation as well as benefits and provisions. Therefore, the scholars of Hadith would secure a better understanding of the Hadith and at the same time, they would avoid the errors committed by the foremost scholars. To sum up, the researcher has chosen this topic to establish those steps upon a deeply- rooted scientific basis clearly explained through a practical application to help those who are concerned with the study and explanation of Hadith. The research includes an introduction, six chapters and a conclusion. The first chapter highlights the science of Hadith explanation as a concept and a language showing its types. The second chapter refers to the early beginning of Hadith explanation and its

methodologies. The third chapter traces the steps of documenting, verifying and judging Hadith. The fourth chapter handles the linguistics of the Hadith as well as the general meaning. The fifth chapter is dedicated to the discipline of Hadith in terms of definition, related sciences and the most important sources. The sixth chapter is dedicated to handling the resultant benefits of interpreting Hadith. Finally, the conclusion sums up the findings of the research and the recommendations.

Key words: explanation, documentation and verification, linguistics, jurisprudence, sources.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، باعث الرسل إلى المكلفين؛ لهدايتهم، وبيان شرائع الدين، بالدلائل القطعية، وواضحات البراهين، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أفضل المخلوقين، المكرم بالقرآن العزيز، المعجزة المستمرة للمسترشدين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فتعد خدمة السنة النبوية شرفًا عظيما لمن وفق لذلك؛ لكونها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، حيث حظي الحديث النبوي بعناية كبيرة من قبل العلماء، وتنوعت جهودهم في التصنيف فيه، جمعًا، وتخريجًا وتحقيقًا، وشرحًا وتحليلاً؛ لبيان معانيه، وتوضيح مقاصده، وبيان بلاغته، وما حواه من آداب وأحكام، وفقه ومناسبات، وقد تعددت مناهجهم وطرائقهم في ذلك، وتفننوا فيه كل تفنن.

وكان على رأس من اهتم به وحرص على فهمه فهمًا صحيحًا الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ثم اقتدى بهم العلماء رحمهم الله فصنفوا الكتب حتى ظهرت كتب الشروح كعلم من العلوم المعتنية بالحديث النبوي الشريف، والتي يظهر من خلالها مدى التكامل، والعمق بين الصناعة الحديثية، والمهارة التطبيقية لدى المعتنين بشرحه في دمج علوم الحديث بمختلف فروعها مع العلوم الشرعية الأخرى كالعقائد، والفقه، والأصول، وغيرها من العلوم التي تكشف عن خلاصة الحصيلة العلمية الكبيرة لدى شارح الحديث.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع، وتعلقه بفقه الحديث وشرحه ودرايته الذي هو ثمرة علوم الحديث وغايتها ومقصدها وبه قوام الشريعة، وحاجة المعتنين بشرح الحديث النبوي إلى الوقوف على الخطوات العملية الصحيحة، والضوابط العلمية القويمة التي يجب مراعاتها؛ لشرحه، وبيان معانيه وتفسيرها، واستنباط فوائده، وأحكامه؛ لكي يستقيم وينضبط لهم فهم الحديث، والسلامة مما وقع من الغلط في هذا الباب، وقع اختياري على هذا الموضوع الموسوم بـ: (الخطوات العملية لشرح حديث خير البرية) وذلك؛ لتأصيل تلك الخطوات على أسس علمية متينة، وبيانها وتوضيحها من خلال التطبيق العملي

لها؛ ليفيد منها المعنيون بشرحه، وتدريسه.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع، وأهميته:

١- مكانته السامية وقيمته العالية بين الموضوعات المعنية بخدمة السنة النبوية المطهرة خاصة في وقتنا الحاضر.

٢- تنبيه الأمة الإسلامية على عظم مكانة السنة النبوية الصحيحة المطهرة، وشموليتها وكمالها.

٣- الإسهام في خدمة السنة النبوية، ونشرها، وإثراء المكتبة الإسلامية خاصة الحديثية منها.

٤- الحاجة الماسة لإبراز مثل هذه الموضوعات؛ لتدل المسلم على الخطوات العملية الصحيحة وضوابطها في شرح الحديث النبوي.

٥- الحاجة الملحة لدى كثير من المهتمين بشرح الحديث إلى دراسة شاملة تبين منهجية شرح الحديث من خلال الخطوات الصحيحة المتبعة في ذلك.

٦- التأصيل العلمي للخطوات العملية، والضوابط المرعية لشرح الحديث النبوي الشريف.

٧- التنبيه إلى ضرورة الرجوع إلى كتب أهل العلم والاختصاص في شرح نصوص السنة؛ لفهمها وتطبيقها التطبيق الصحيح.

٨- تنبيه المهتمين بشرح الحديث على تعدد مناهج شراحه، وطرائقهم المختلفة.

ثانياً: أهداف البحث:

١-خدمة السنة النبوية المطهرة في جانب مهم من جوانبها المتعلقة بشرحها، وفهم معانيها، واستنباط ما تتضمنه من فقه وأحكام، وتطبيقها على الوجه الصحيح.

٢-بيان مفهوم شرح الحديث وضوابطه.

٣-إبراز دراسة علمية جادة تهتم بالخطوات العملية الصحيحة لشرح الحديث النبوي الشريف، تأصيلا، وبيانا، وتوضيحا؛ لتكون في متناول المهتمين بشرح الحديث النبوي.

٤-الوقوف على مسالك الشراح في شرح الحديث في تصانيفهم؛ لفهم طريقتهم والاستفادة من كتبهم.

٥- الوقوف على الخطوات العملية الصحيحة في شرح الحديث سندا ومتنا بكافة جوانبه.

٦- توضيح المنهجية الصحيحة في فهم نصوص السنة النبوية المطهرة.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

من خلال الاستقراء، والبحث والتتبع وقفت على عدة دراسات تأصيلية في شرح الحديث وتحليله، التي تناولت الموضوع بشكل عام، مع اختلاف مناهجها في طريقة مناقشة موضوعاته، ومعالجة قضاياه، فمنهم: من بسط القول في بعض مسائله وأفاض فيها، ومنهم: لم يذكرها أصلا. وعند تعرض بعضهم لخطوات شرح الحديث فإنهم يستشهدون على كل خطوة بحديث مغاير ومختلف عن الآخر، أو قد تكون عند بعضهم على حديث واحد إلا أنه لم يستوف فيه جميع خطوات شرح الحديث ومن هذه الدراسات:

- علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، د. محمد بن عمر بازمول.
- علم شرح الحديث، تعريفه، وأهميته، ونشأته، وأقسامه، ومناهجه، وموضوعه، ومسائله، د. بسام الصفدي، أ.د نافذ حماد.
- الحديث التحليلي، دراسة تأصيلية، سندس عادل جاسم العبيد.
- مقدمات في الحديث التحليلي، محمد بن عبد الله القناص.

بينما تتميز هذه الدراسة بكونها دراسة خاصة بتطبيق جميع خطوات شرح الحديث الشريف على حديث مختار من أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام الصحيحة بطريقة مبسطة ومختصرة؛ ليسهل على الباحث فيما بعد شرح الحديث النبوي الشريف بخطوات صحيحة، وطريقة واضحة.

رابعاً: خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وستة مباحث، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج ثم الفهارس.

المقدمة وتشتمل على: أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وعلى أهداف البحث، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: تعريف (علم شرح الحديث)، وأنواعه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف (علم شرح الحديث) في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أنواع شرح الحديث.

المبحث الثاني: نشأة (علم شرح الحديث)، وطرقه، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: نشأة علم شرح الحديث، وأهميته.

المطلب الثاني: طرق شرح الحديث.

المبحث الثالث: تخريج الحديث، والحكم عليه، ويشتمل على مطلبين:

المبحث الرابع: لغويات الحديث، والمعنى الإجمالي له.

المطلب الأول: لغويات الحديث.

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للحديث.

المبحث الخامس: فقه الحديث، واشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف فقه الحديث، وأهميته.

المطلب الثاني: أهم روافد فقه الحديث.

المطلب الثالث: علوم الحديث المتصلة بفقه الحديث.

المبحث السادس: الفوائد المستنبطة من الحديث.

ثم الخاتمة وفيها أبرز النتائج والتوصيات، ثم الفهارس:

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

خامساً: منهج البحث:

أ- خضع البحث للمناهج التالية:

المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبع الدراسات التطبيقية التي اعتنت بشرح الأحاديث؛ للوصول إلى الخطوات العملية لشرح الحديث وضوابطه.

المنهج الاستنباطي: اتبعته في استنباط الخطوات العملية الصحيحة لشرح الحديث النبوي وما يتعلق بها من عناصر وضوابط من خلال الاطلاع على طريقة شراح الحديث من القدماء والمعاصرين في

شرح الحديث.

المنهج التحليلي التطبيقي: من خلال وضع مثال تطبيقي يشتمل على العناصر المتعلقة بالخطوات العملية لشرح الحديث سندا ومتنا.

ب- اتبعت في إعداد هذا البحث المنهج التالي:

١- عزو الآيات الواردة في البحث إلى مواضعها في القرآن الكريم بذكر اسم السورة، ورقم الآية مع رسمها رسما عثمانيا.

٢- عزو الأحاديث النبوية إلى مصادرها، والحكم على ما هو خارج الصحيحين إن وجد.

٣- شرح الألفاظ الغريبة الواردة في ثنايا البحث.

٤- لم أترجم للأعلام بعدا عن الإطالة.

٥- اعتمدت في شرح المثال التطبيقي على خطوات (الشرح الجزئي)؛ بعدا عن الإطالة، مع الإشارة الموجزة إلى بعض العناصر المطلوبة في الشرح الموسع، أو التكاملي؛ لأهميتها.

٦- التعريف بالأماكن والبلدان والأنساب التي يرد ذكرها في ثنايا البحث إن وجدت.

٧- توضيح المنهج الصحيح في فهم نصوص السنة النبوية المطهرة؛ وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع المعنية بشرحه ودراسته سندا ومتنا.

٨- الاكتفاء عند النقل أو الاستفادة من أي مصدر أو مرجع بذكر اسم الكتاب والمؤلف ورقم الجزء -إن وجد- والصفحة وأما بيانات الكتاب كاملة فقد التزمت بذكرها في فهرس المصادر والمراجع في آخر البحث؛ لعدم التكرار.

٩- استعمال لفظ (راجع) لدلالة القارئ على الاطلاع على المرجع نفسه أو مراجع أخرى للاستزادة.

١٠-استعمال لفظ (أنظر) عند الإحالة للمصادر والمراجع، أو إذا كان النقل بالمعنى، أو مختصرا.

المبحث الأول

تعريف علم (شرح الحديث)، وأنواعه.

تتطلب العملية التطبيقية لشرح الحديث الوقوف على مفهوم (شرح الحديث)، والإحاطة بكل ما يتعلق به من جميع الجوانب؛ لما له من أهمية كبيرة في تحديد الخطوات الصحيحة المطلوبة في شرحه، ولأثره البالغ على فهم الحديث النبوي الشريف، وتطبيقه، والعمل به على الوجه الصحيح.

المطلب الأول: تعريف علم (شرح الحديث) في اللغة والاصطلاح.

أولاً: تعريف علم (شرح الحديث) في اللغة: حتى يتضح معنى (شرح الحديث) لابد من تعريفه من حيث اللغة بشقيه: الأول: كلمة (شرح)، والثاني: كلمة (الحديث).

(الشرح) في اللغة: قال ابن فارس(١):" (شرح) الشين والراء والحاء أصيل يدل على الفتح والبيان. من ذلك شرحت الكلام وغيره شرحًا، إذا بينته. واشتقاقه من تشريح اللحم"، وقال ابن منظور(٢):" والشرح: الكشف؛ يقال: شرح فلان أمره أي أوضحه، وشرح مسألة مشكلة: بينها، وشرح الشيء يشرحه شرحا، وشرحه: فتحه وبينه وكشفه. وكل ما فتح من الجواهر، فقد شرح أيضا. تقول: شرحت الغامض إذا فسرته؛ ومنه تشريح اللحم".

(الحديث) في اللغة: بين ابن فارس أصل استخدام كلمة الحديث بقوله(٣):" الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال حدث أمر بعد أن لم يكن، والحديث من هذا؛ لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء". والمعنى المراد بالحديث هنا هو ما يختص بكلام النبي ﷺ دون كلام غيره من البشر، ليكون معنى الحديث في الاصطلاح هو: " كل ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا له، أو فعلا، أو تقريرا،

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، (شرح)، (٣/ ٢٦٩).

(٢) انظر: لسان العرب (٢/ ٤٩٧)، وانظر: تاج العروس للزبيدي، (٦/ ٥٠٣).

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة، (٢/ ٣٦).

أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام"[١].

ثانيا: تعريف علم (شرح الحديث) في الاصطلاح: لم يتعرض أصحاب الكتب المصنفة في شرح الحديث إلى وضع حد لتعريف (علم شرح الحديث)[٢]، سوى الكتب المعاصرة المصنفة في العلوم[٣]. وبعد الاستقراء والتتبع نجد أن مناهج العلماء المعاصرين في شرح الحديث تنوعت وتعددت وبناء على ذلك اختلفت مذاهبهم في تعريف (علم شرح الحديث):

- فمنهم: من توسع في شرحه فتناول فيه شرح كل ما يتعلق بالسند والمتن من مسائل بالتفصيل الدقيق، والإلمام الكبير، فعرفوا علم شرح الحديث بأنه هو:" دراسة تتناول حديثا نبويا واحدا، رواية ودراية من خلال تخريجه، وبيان درجته، وجمع الألفاظ التي روي بها، وبيان معاني المفردات والجمل، والأحكام والفوائد المستنبطة من الحديث، والتعريف برواته ولطائف إسناده، والبلاغة والإعراب؛ لما لذلك من دور في إبراز المعنى وتوضيحه"[٤]، ويلاحظ على هذا التعريف عدة ملاحظات[٥]، ومنهم من يرى

---

(١) انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي (١/ ١٠).

(٢) ومن مسمياته أيضا: (فقه الحديث)، (شرح الحديث)، (معاني الحديث)، (أصول تفسير الحديث)، إلا أن تسميته بـ (شرح الحديث) أوسع وأشمل؛ لأن الشرح يتناول الإسناد والمتن معا، بينما (الفقه، وغيرها من المسميات) ينظر فيها على ما يظهر إلى المتن وما يتضمنه من الفقه، والمعاني، والأحكام. انظر: علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، لمحمد ابن عمر بازمول، (ص: ٤٧٧)، علم شرح الحديث، تعريفه، وأهميته، ونشأته، وأقسامه، ومناهجه، وموضوعه ومسائله، د. بسام الصفدي، أ.د نافذ حماد، (ص: ٣٠).

(٣) لم يكن مصطلح (شرح الحديث) أو الحديث التحليلي موجودا في كتب المتقدمين ولا المتأخرين، ولو بحثنا عن نشأة هذا المصطلح لوجدناه مصطلحا معاصرا على الرغم من أن الدراسات المتعلقة بشرح الحديث وتحليله موجودة عند المحدثين بتميز وإتقان.

(٤) انظر: الحديث التحليلي، دراسة تأصيلية، عاصم بن عبد الله القريوتي (ص: ١٨٦).

(٥) منها: أن التعريف ليس جامعًا مانعًا، كذلك التفصيل في ذكر وسائل شرح وتحليل الحديث وعناصره جعل التعريف أقرب إلى الشرح من كونه تعريفًا للمصطلحات والمفاهيم، حتى ترتيب عناصر الشرح نفسها في التعريف يلاحظ عليه تأخير التعريف بالرواة ولطائف الإسناد على الأحكام والفوائد المستنبطة من الحديث.

ضـرورة إضـافة (التكامل بين العلوم في شـرح الحديث وتحليلهـــ) على التعريف، فعرفه بقوله:" هو دراسة تكاملية تفصيلية للحديث الواحد سندا ومتنا، مع استنباط فوائده"[١].

ومنهم من اعتمد في شرحه على الاختصار، وقد يلجأ إلى التفصيل في أمور يرى الشارح ضرورة التوسع فيها ولكن ليس الأمر فيه على الإطلاق. ومن أحسن ما قيل في تعريفه عندهم أنه:" علم باحث عن مراد رسـول الله ﷺ من أحاديثه الشـريفة بحسـب القواعد العربية، والأصـول الشـرعية، بقدر الطاقة البشرية"[٢]. ليخرج منه من كان جاهلا باللغة والشرع، والذي لا يمتلك الأدوات التي تعينه على ذلك، وعلى الرغم من أن مباحث الإسناد ومسائله داخلة في شرح الحديث، إلا أن التعريف لم يشمله؛ لأن المقصود الأعظم من شرح الحديث عندهم هو ذكر معانيه، وفقهه، وأحكامه وما إلى ذلك من تتمات مما لا تعلق له بالإسناد، فهو عندهم يختص بموضوع علم دراسة الأسانيد[٣].

(١) انظر: الحديث التحليلي، دراسة تأصيلية، سندس العبيد، (ص: ٣٤).

(٢) ذكره صديق بن حسن خان في كتابه (أبجد العلوم)، (٢/ ٣٣٦) عازيًا إياه إلى مقدمة العلوم ولعله يقصد كتاب (مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم)، لأحمد بن مصطفى المعروف بـ(طاش كبري زاده)؛ لأن المصنف ينقل كثيرا منه في كتابه هذا، فقد ذكر التعريف بعينه في كتابه، انظر: (٢/ ٣٤١)، وتابعه صديق حسن خان في نقل متن كلامه. راجع شرح التعريف مفصلا: علم شرح الحديث، تعريفه، وأهميته، ونشأته، وأقسامه، ومناهجه، وموضوعه ومسائله، بسام الصفدي، أ.د نافذ حماد، (ص: ٣٠).

(٣) عند التطبيق العملي لشرح الحديث لدى المعاصرين نجد بأن هناك تداخل كبير عندهم بين شرح الحديث والتحليل له في بعض الخطوات والعناصر حتى أمكن القول: بأن شرح الحديث هو جزء من التحليل وليس العكس، لكنه يفترق عنه: بأن الدراسة التحليلية تتسم بالتعمق والتفصيل خاصة بعد ظهور الاصطلاح، واستقرار الفن. انظر: الحديث التحليلي، دراسة تأصيلية، سندس العبيد، (ص: ٤٦، ٤٧).

المطلب الثاني: أنواع شرح الحديث.

من خلال تعريف العلماء المعاصرين لعلم شرح الحديث من حيث الاصطلاح نستنبط أن مناهجهم تنوعت على ثلاثة أضرب(١):

الأول: (المنهج التكاملي): وهو عبارة عن مزيج من المعارف والمهارات التي يظهر من خلالها التكامل بين العلوم الشرعية والعلوم المعاصرة، وما يتمتع به الباحث من مهارات حديثية، وفقهية، ولغوية، وغيرها عند شرح الحديث.

وتتلخص عناصر هذا المنهج فيما يلي:

١- التوسع في تخريج الحديث، والإلمام بجميع طرقه.

٢-التوسع في الترجمة لرجال السند، وبيان درجتهم من حيث التوثيق والتجريح.

٣-الحكم على الحديث بعد دراسته سندا ومتنا.

٤-الاهتمام بذكر ما يتعلق بعلم مصطلح الحديث من الشواهد التطبيقية، ولطائف الإسناد.

٥-التحليل الموسع لمتن الحديث، والاستفاضة فيه، وذلك عند بيان علاقته بالباب -إن وجدت-، والدراسة التكاملية للنواحي اللغوية، والبلاغية، والنحوية منها: (غريب الحديث، وإعراب الحديث، وبلاغة الحديث)، والمسائل العقدية والفقهية، والفوائد المختلفة التي تضمنها الحديث وشرحها شرحا وافيا.

٦-بيان المعنى الإجمالي للحديث، والفوائد المستنبطة منه بحسب اجتهاد الشارح، وسعة علمه.

الثاني: (المنهج الموسع): وهو منهج متوسط بين منهجي التكامل والاختصار، عظيم النفع وكثير الفائدة.

وتتلخص عناصر هذا المنهج فيما يلي:

١-التخريج الموسع الملم بكل طرق الحديث.

---

(١) راجع بتوسع مناهج المعاصرين في تحليل الأحاديث النبوية: الحديث التحليلي، دراسة تأصيلية، سندس العبيد، (ص:٥٠-٥٤)

٢-الترجمة الوافية للرواة.

٣-ذكر لطائف الإسناد والشواهد التطبيقية من علم مصطلح الحديث.

٤-شرح الحديث شرحا موسعا يدل على سعة علم واطلاع الشارح من خلال استخراج ما يتضمنه الحديث من فوائد لغوية، وبلاغية، ونحوية، وفقهية، وعلاقته بالباب إن وجدت.

٥-الفوائد والأحكام المستنبطة من الحديث.

الثالث: (المنهج الجزئي) وهو منهج يعتمد على الاختصار في شرح الحديث، وقد يلجأ الشارح إلى التفصيل في أمور يرى ضرورة التوسع فيها ولكن ليس الأمر فيه على الإطلاق.

وتتلخص عناصر هذا المنهج فيما يلي:

١-التخريج المختصر للحديث، بحيث يكتفى في تخريجه من مصدر واحد دون ذكر المتابعات والشواهد، إلا ما ندر.

٢-الترجمة المختصرة لرجال الإسناد دون ذكر لطائف الإسناد أو العكس.

٣-شرح الحديث بدون ذكر المعنى الإجمالي له، أو ما يتعلق به من معان لغوية إلا في بعض الأحيان.

٤-التنبيه على بعض المسائل العقدية أو الأحكام الفقهية المستنبطة من الحديث دون توسع أو استفاضة في شرحها.

نستخلص مما سبق: أن المناهج التي سلكها الشراح في شرح الحديث على اختلاف مذاهبهم فيها جميعها مقبولة، ومعمول بها في الواقع التطبيقي، والباحث مخير في اختياره للمنهج الذي يراه مناسبا، والضابط في ذلك: هو اختيار ما يتناسب مع الحاجة، وما يخدم الحديث النبوي الشريف[١].

(١) فمثلا: غالبا ما يعتمد مؤلفو المقررات الدراسية في الحديث التحليلي على (المنهج الجزئي) في الشرح والتحليل، وغالبا ما يعتمد المشتغلون في البحوث المحكمة، وأبحاث الدراسات العليا على (المنهج الموسع) في الشرح والتحليل، أما المؤلفات المختصة بشرح حديث واحد فغالبا ما يعتمد مؤلفوها على (المنهج المتكامل) في الشرح والتحليل.

المبحث الثاني

نشأة (علم شرح الحديث)، وأهم طرقه.

المطلب الأول: نشأة علم شرح الحديث، وأهميته.

كانت بداية هذا العلم ونشأته في عهد رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام وأتباعهم، حيث استعمل نبي الرحمة عليه الصلاة والسلام في كثير من الأحاديث الشرح والتحليل في كلامه فتارة يستعمل صيغة السؤال التي تتطلب الاستنباط، والتحليل، وتارة يذكر المعنى مجملا ثم يفصله من ذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: " أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟» قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ"[(١)]، إلا أنه لم يكن مصنفا، ولا مؤلفا على الكتب، والأبواب حتى جاء عهد أتباع التابعين، حيث نحا فيه شراح الحديث منحى جديدا حتى رشحت هذه المرحلة بأن تكون من بواكير التصنيف في شرح الحديث، وإن لم يفرد في ذلك كتاب مستقل كما حدث بعد ذلك. قال الخطيب البغدادي رحمه الله:" ولم يكن العلم مدونا أصنافا، ولا مؤلفا كتبا وأبوابا في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين، وإنما فعل ذلك من بعدهم، ثم حذا المتأخرون فيه حذوهم"[(٢)]، فبهذا يعتبر القرن الرابع باكورة انطلاق الشروح الحديثية، إذ أسهم علماء هذا القرن بإسهامات واضحة في فتح أبوابه، وطرق مسائله، وتثبيت دعائمه، فاتجه بعض الأئمة لشرح بعض دواوين السنة المشهورة مثل: (الموطأ، والصحيحين، والسنن)، وغير ذلك من الشروحات المتنوعة كما سيأتي بيانها.

وتكمن أهمية علم (شرح الحديث) كونه فرعًا من فروع علوم الحديث، حيث ذكره الحاكم رحمه الله في كتابه (معرفة علوم الحديث) بقوله: " النوع العشرون من هذا العلم بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، ح (٢٥٨١).

(٢) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٢٨١)

الحديث إتقانـًا ومعرفةً لا تقليداً وظنـًا: معرفة فقه الحديث؛ إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة"[١].

وتتضح أهميته من خلال عدة أمور أبرزها[٢]:

١- إثبات كمال السنة النبوية المطهرة وشموليتها، وسعة وفاءها بقضايا العصر المختلفة.

٢- تسليط الضوء على الأحاديث المشتملة على العديد من المسائل العقدية، والفقهية، والقيم والمبادئ الأخلاقية، وغيرها؛ لفهمها وتطبيقها على الوجه الصحيح.

٣- إبراز ملكة الباحث العلمية، وسعة اطلاعه من خلال ربط شرح الحديث بالعديد من العلوم، والفنون، والمعارف المتنوعة، وبالقضايا المعاصرة، والمسائل المستجدة.

المطلب الثاني: طرق شرح الحديث.

لقد تعددت مناهج العلماء رحمهم الله في طرق شرح الحديث منها[٣]:

١- شرح الحديث بالحديث.

حديث أَنَسِ بن مالك رضي الله عنه، في قصة خالته أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ رضي الله عنها وركوبها البحر في الغزو قال: "فَرَكِبَتِ البَحْرَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ البَحْرِ، فَهَلَكَتْ"[٤].

فهذا يوهم أنها ركبت وخرجت للغزو من غير محرم، فجاء بيانه في رواية أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ خَالَتِهِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ قال: "فَخَرَجَتْ مَعَ زَوْجِهَا عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ غَازِيًا أَوَّلَ مَا رَكِبَ المُسْلِمُونَ البَحْرَ

---

(١) انظر: (ص/ ٢٥٧).

(٢) راجع أهمية (علم شرح الحديث) بتوسع: مقدمات في الحديث التحليلي، محمد القناص، (ص/ ١٥).

(٣) راجع الكلام مفصلا عن نشأة علم شرح الحديث وتطوره، وطرقه مدعما بالأمثلة والتوضيح والشرح والبيان: علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، د. محمد بن عمر بازمول، (ص: ٤٧٧)، علم شرح الحديث، تعريفه، وأهميته، ونشأته، وأقسامه، ومناهجه، وموضوعه ومسائله، د. بسام الصفدي، أ.د نافذ حماد، (ص: ٣٠)، علم شرح الحديث، نشأته، وتطوره، وطرقه، محمد ضياء الدين الوافي، مقالة نشرتها: مجلة نداء الهند الإلكترونية، في ١٨، ديسمبر، ٢٠١٦م.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: الدعاء بالشهادة والجهاد للرجال والنساء، ح (٢٧٨٨).

مَعَ مُعَاوِيَةَ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنْ غَزْوِهِمْ قَافِلِينَ، فَنَزَلُوا الشَّأْمَ، فَقُرِّبَتْ إِلَيْهَا دَابَّةٌ لِتَرْكَبَهَا، فَصَرَعَتْهَا، فَمَاتَتْ"(١).

فإن لم يجد الباحث ما يمكنه من الوقوف على معنى الحديث بهذه الطريقة انتقل إلى الطريقة التي تليها.

٢- شرح الحديث بكلام الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

مثاله: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ، وَنَفْسَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ "، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَوَاللهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ"(٢).

وفي هذه الطريقة يشرح الحديث ويفسر بكلام الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وخاصة راوي الحديث، لأن الراوي أدرى بمروياته، والصحابة رضوان الله تعالى عليهم اطلعوا على قرائن الأحوال في نزول الوحي والتشريع ففهمهم مقدم على فهمنا.

فإن لم يتمكن الباحث من الوقوف على معنى الحديث بهذه الطريقة انتقل إلى الطريقة التي تليها.

٣- شرح الحديث بكلام التابعين رحمهم الله.

مثاله: ما جاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه:" أَنَّ بَنِي سَلِمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْرُوا المَدِينَةَ، فَقَالَ: «أَلاَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم، ح (٢٧٩٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، ح (٢٠).

تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ» قَالَ مُجَاهِدٌ: «خُطَاهُمْ آثَارُهُمْ، أَنْ يُمْشَى فِي الأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ»[١].

ومجاهد: هو ابن جَبْر، أبو الحجاج المخزومي، من الثالثة، وهو من سادات التابعين[٢]؛ وذلك لقرب وقتهم من زمن التشريع، وتلقيهم المباشر عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم. فإن لم يتيسر للباحث الوقوف على معنى الحديث بهذه الطريقة انتقل إلى الطريقة التي تليها.

٤- شرح الحديث بحسب الاجتهاد، ولغة العرب.

يشرح الباحث الحديث الشريف بحسب اجتهاده، وباعتباره لغة أم العرب مع الاستهداء بأقاويل أئمة الدين التي تنقلها كتب الشروح، أو بالرجوع إلى مظانها من كتب الفقه، والآداب، والعقائد.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الأذان، باب: احتساب الآثار، ح (٦٥٦).

(٢) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص: ٥٢٠)، رقم (٦٤٨١).

المبحث الثالث

تخريج الحديث، والحكم عليه

ويقصد بالتخريج: عزو الحديث إلى من خرجه من أصحاب الكتب الأصلية مع جمع طرقه، وللتخريج طرق تساعد الباحث على الوصول إلى الحديث لا مجال لذكرها هنا [١]، وله فوائد كثيرة من أهمها [٢]:

١- الوقوف على سند الحديث وطرقه من خلال عزوه إلى المصادر الأصلية.

٢- ضبط السند والمتن من السقط، والتصحيف، والتحريف.

٣- جمع طرق الحديث، ومتابعاته، وشواهده.

٤- تعيين المبهم من الرواة في الإسناد من خلال الوقوف على رواية أخرى.

٥- تمييز المهمل من الرواة في الإسناد من خلال الوقوف على رواية أخرى.

٦- تمييز روايات المختلطين وبيان الراوين عنهم قبل الاختلاط وبعده.

٧- قبول رواية المدلس وذلك بتصريحه بالسماع في رواية أخرى.

٨- الوقوف على أحكام الأئمة على الحديث من قبول أو رد.

وأما الحكم عليه فيتم من خلال دراسة الإسناد من حيث: التعريف بالرواة، وضبط ما يحتاج إلى ضبط من أسمائهم، مع بيان المهمل والمبهم[٣] من الإسناد، ولطائفه، وبيان درجة الحديث. فإن كان الحديث

---

(١) راجع: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، (ص/ ٣٥- ١٣٣).

(٢) انظر: تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد، د. ماهر منصور عبد الرازق (ص/ ١٨).

(٣) المراد بالمهمل: هو ما يرويه الراوي عن أحد اثنين متفقين في الاسم فقط من كنية أو غيرها، أو متفقين في الاسم واسم الأب، أو فيهما وفي اسم الجد، أو فيهن وفي النسبة أيضا، معبرا عنه بما فيه الاتفاق من غير أن يتميز عن الآخر، لا سيما إن كانا في طبقة. انظر: قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، (ص: ٤٥)، تيسير مصطلح الحديث، للطحان، (ص:٢١٢).

وأما المبهم فالمراد به: هو من أبهم اسمه في المتن أو الإسناد من الرواة، أو ممن له علاقة بالرواية، إما بسبب الاختصار، أو الشك ونحوه. انظر: فتح المغيث، للسخاوي، (٤/ ٣٠١)، تدريب الراوي، للسيوطي، (٢/ ٨٥٤)، تيسير مصطلح الحديث، للطحان، (ص: ٢١٣).

في الصحيحين، أو أحدهما فلا حاجة إلى البحث في إسناده؛ لأن الغاية من البحث هو الوصول إلى معرفة صحة الحديث من عدمه، ولأن عزوه إليهما، أو إلى أحدهما مؤذن بالحكم عليه بالصحة.

فإن لم يكن الحديث مخرج في الصحيحين، أو أحدهما فإنه يتحتم على الباحث دراسة إسناده، والحكم عليه وذلك وفق ما يلي:

١-إن كان الحديث مما صدر الحكم عليه من إمام معتمد من أئمة الحديث، استعان الباحث بحكمه عليه، واستشهد بقوله خاصة إن كان ممن لم يعرف بالتساهل، فمن تلك الكتب المطبوعة على سبيل التمثيل لا الحصر[١]:

- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين، أبو محم عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفي الزيلعي، (ت: ٧٦٢هـ).
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواعة في الشرح الكبير، سراج الدين، أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المشهور بابن الملقن، (ت: ٨٠٤هـ).
- التلخيص الحبير في تخري أحاديث الشرح الكبير، للحافظ أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ).
- المغني ن حمل الأسفار في تخريج ما في كتاب الإحياء من الأخبار، أبو الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (ت: ٨٠٦هـ).
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، (ت: ١٤٢٠هـ).
- سلسلة الأحاديث الصحيحة والحسنة، محمد ناصر الدين الألباني، (ت: ١٤٢٠هـ).

٢-إن كان الحديث مما لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوا فيه، وأصدروا حكمهم عليه. فعلى الباحث الاستعانة بما يأتي:

---

(١) هناك مجموعة من كتب تخريج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل العقائد، ومن المفسرين، والمحدثين، والأصوليين، والفقهاء، وغيرهم التي تعين الباحث على الحكم على الأحاديث. انظر تصنيفها بحسب العلوم: مبادئ التخريج ودراسة الأسانيد، د. أحمد بن عايش البدر، (ص: ٤٧- ٦٢).

أ-الكتب التي توضح له طريقة فن التخريج ودراسة الإسناد؛ للحكم عليه وهي كثيرة[١]،من ضمنها على سبيل المثال:

- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د. محمود بن أحمد الطحان، (ط: ١٣٩٨هـ).
- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، د. بكر بن عبد الله أبو زيد، (ط: ١٤١٣هـ).
- كيف ندرس علم تخريج الحديث، د. حمزة عبد الله المليباري، ود. سلطان العكايلة، (ط: ١٤١٩هـ).
- تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد، د. ماهر منصور عبد الرازق، (ط: ١٤٢٣هـ).

ب-التخريج عن طريق المواقع والموسوعات الإلكترونية[٢]:

- الموسوعات مثل: (موسوعة الحديث الشريف على موقع إسلام ويب، الموسوعة الحديثية على موقع الدرر السنية).
- البرامج الإلكترونية مثل: (برنامج الموسوعة الشاملة، برنامج جوامع الكلم، برنامج الموسوعة الحديثية، برنامج خادم الحرمين الشريفين)

ولما كان الشرح هنا على طريقة (الشرح الجزئي)، فإنه سيناقش بعض العناصر المطلوبة بدون تعمق وإمعان؛ لأن لكل جانب من هذه الجوانب المتعلقة بالإسناد ما يختص به من فروع العلم التي تتناوله بالدراسة المستفيضة والبيان.

(١) هناك مجموعة من الكتب المصنفة في تعليم فن التخريج ودراسة الأسانيد التي تعين الباحث على الحكم على الأحاديث. انظر: المرجع السابق، (ص: ٤١- ٤٣).

(٢)الحديث التحليلي، سندس العبيد، (ص/ ٨٣- ٨٥).

مثال تطبيقي على خطوات شرح الحديث:

أولاً: نص الحديث:

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ عَبْدِ اللهِ بِمِنًى[1]، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ، فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا نُزَوِّجُكَ جَارِيَةً شَابَّةً، لَعَلَّهَا تُذَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: لَئِنْ قُلْتَ ذَاكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ».

١-تخريج الحديث.

وهي تعد من أهم خطوات شرح الحديث التي تتعلق بالسند؛ للتحقق من قبول الحديث -إذا كان خارج الصحيحين- إذ يعد الطريق الأمثل الذي يصل به الباحث إلى التمييز بين الحديث الصحيح من الضعيف، وفي (الشرح الجزئي) للحديث يقتصر تخريجه من المصادر بدون ذكر المتابعات والشواهد، أو يكتفى بمدر واحد بخلاف المنهج الموسع أو التكاملي في الشرح.

فهذا الحديث أخرجه البخاري في: كتاب: الصوم، باب: الصوم لمن خاف على نفسه العزبة، ح (١٩٠٥)، وفي: كتاب: النكاح، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ح (٥٠٦٥)، وباب: من لم يستطع الباءة فليصم، ح (٥٠٦٦). وأخرجه مسلم في صحيحه في: كتاب: النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه، ح (١٤٠٠). وأخرجه ابن ماجة في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في فضل النكاح، ح (١٨٤٥). وأخرجه أبو داود في: ما أسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، (١/ ٢١٧)، ح (٢٧٠)، وأخرجه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، (٦/ ٧١٩، ح (٤٠١٠)، وفي: (٧/ ١٢٢)، ح (٤٠٢٣)، وفي (٧/ ١٣٢)، ح (٤٠٣٥)، وفي: (٧/ ١٨٤)، ح

(١) المراد بمني: بميم مكسورة، ونون موحدة وآخره ألف مقصور: موضع شرق مكة بين العقبة غربا، ومحسر شرقا، وهي الأبطح (مزدلفة، المشعر الحرام، بطن مُحَسر)، انظر: معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري، سعد بن جنيدل، (ص: ٤١٦)، أطلس الحديث النبوي، د. شوقي أبو خليل، (ص: ٣٥١).

(٤١١٢)، وفي: (٧/ ٣٠٤)، ح (٤٢٧١). وأخرجه ابن حبان، كتاب النكاح، (٩/ ٣٣٥)، ح (٤٠٢٦). وأخرجه الترمذي، أبواب النكاح، باب: ما جاء في فضل التزويج والحث عليه، ح (٢٠٤٦)، وأخرجه الدارمي، كتب: النكاح، باب: من كان عنده طول فليتزوج، ح (٢٢١١)، (٢٢١٢). وأخرجه البيهقي، كتاب: الصيام، باب ما جاء في فضل الصوم لمن خاف على نفسه، ح (٨٤٥٣)، وفي: كتاب النكاح، باب: الرغبة في النكاح، ح (١٣٤٤٦)، (١٣٤٤٧). وأخرجه النسائي، كتاب: الصيام، ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامه في فضل الصائم، ح (٢٢٤٠)، ح (٢٢٤١)، ح (٢٢٤٢)، وفي: كتاب النكاح، باب: الحث على النكاح، ح (٣٢٠٧)، ح (٣٢٠٨)، ح (٣٢٠٩)، ح (٣٢١١).

٢-ترجمة رجال السند.

أ- ضبط ما يحتاج إلى ضبط من أسماء الرواة.

والغرض من ذلك: هو حفظ أسماء الرواة من التصحيف، وصيانتها من التحريف؛ لئلا يقع اللبس فيها بتبديل، أو تقديم وتأخير، فيتعسر الوصول إلى راوي الحديث، والكشف عنه[١]، وذلك كضبط اسم (الْأَعْمَشِ) بفتح أوله وإسكان العين[٢]، (عَلْقَمَةَ) وهو بفتح أوله، وسكون اللام[٣] في سند الحديث المذكور.

ب- الترجمة لرجال الإسناد دون ذكر لطائف الإسناد[٤].

---

(١) اهتم علماء الحديث بضبط أسماء الرواة وأفردوا ذلك بالتأليف من ذلك: كتاب قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين، عبد الغني بن أحمد الشافعي، وغيره.

(٢) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد، الأعمش، ثقة حافظ. راجع: تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص: ٢٥٤)، ترجمة رقم (٢٦١٥).

(٣) هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، ثقة ثبت. راجع: تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص: ٣٩٧)، ترجمة رقم (٤٦٨١).

(٤) المراد بلطائف الإسناد: هي نكتة تستخرج من خلال النظر الثاقب في الحديث وسنده، وما يتعلق بهما من فوائد، كرواية الأقران، رواية الآباء عن الأبناء وعكسه، رواية الأكابر عن الأصاغر، المسلسل، العالي والنازل، والوحدان. راجع: الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، سندس العبيد، (ص:٩٠)، قواعد مصطلح الحديث في فتح الباري، أمل إسماعيل الصيني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، المجلد الثاني، الفصل السابع.

تعد الترجمة لرجال السند من الأمور المهمة التي يصل من خلالها الباحث على الحكم على الحديث، ولا تقتصر فائدة الترجمة على ذلك فحسب بل الأمر يتعدى إلى استنباط الفوائد واللطائف المتعلقة بالسند، فللباحث أن يترجم لرجال الإسناد بعدة طرق منها[١]: الطريقة (التمييزية)، وذلك بذكر اسمه وما يتميز به عن غيره من الرواة كأن يقول مثلا: (الْأَعْمَشِ) وهو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس، أو بالطريقة (التعريفية) وذلك كأن يقول: (عَلْقَمَةَ) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، الكوفي، ثقة ثبت، فقيه عابد، من الثانية.[٢]، أو بالترجمة البيانية وهي الترجمة المطولة للراوي، ولما كان الشرح بطريقة الشرح الجزئي فإن الترجمة ستقتصر فيه على الطريقة التعريفية، أو التمييزية بدون توسع، وكذلك الأمر عند التعريف بالصحابة فيقتصر التعريف بهم على قوله: (صحابي شهير)، أو (صحابي جليل). كما هو الحال عند التعريف بـ (عبد الله بن مسعود)، رضي الله عنه وبما أن الحديث أخرجه الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه فهو ليس بحاجة إلى دراسة إسناده، أو الترجمة لرواته؛ لكونه تكفل بذلك رحمه الله.

٣-الحكم على الحديث:

للوصول إلى الحكم على حديث ما ينبغي التحقق من توافر شروط الحديث الصحيح وهي: العدالة، والضبط، واتصال السند، وانتفاء الشذوذ والعلة[٣]. وبما أن الحديث أخرجه الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه فقد تكفل بالتحقق من: درجة توثيق الرواة، واتصال السند، وخلو الحديث من المخالفة، (الشذوذ) الذي يتبين بجمع الطرق، وخلو الحديث من العلة، ومن ثم الحكم عليه بعد دراسة كل طرقه والتحقق منها.

وبناء على ذلك يكون حكم الحديث المذكور: (صحيح).

---

(١) راجع بتوسع: الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، سندس العبيد، (ص: ٨٨-٩٠).

(٢) راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٣/ ٦١)، تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص: ٩٩)، ترجمة رقم (٣٣٢)، و(ص: ٦٠٧)، ترجمة رقم (٧٨١١).

(٣) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح، (ص: ١١- ١٤).

المبحث الرابع

لغويات الحديث، والمعنى الإجمالي له.

وهو كل ما يتعلق ببيان معاني ألفاظ الحديث التي تحتاج إلى بيان، وذلك بالرجوع إلى كتب الغريب واللغة، بدون استفاضة وتوسع.

المطلب الأول: لغويات الحديث.

لا يخفى على طالب العلم فضل اللغة العربية وأهميتها في فهم نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، فهي لغة القرآن قال الله تعالى: "إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون "(يوسف: ٢)، وكذلك السنة النبوية المطهرة لا يستقيم فهمها إلا بمعرفة اللغة العربية، وفهم قواعدها، وتعلم إعرابها، والوقوف على معانيها؛ إذ لم يكن الناس سابقا بحاجة لذلك؛ لكونهم كانوا فصحاء بلغاء بالسليقة، قال ابن تيمية رحمه الله:" إن نفس اللغة العربية من الدين ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ثم منها ما هو واجب على الأعيان ومنها ما هو واجب على الكفاية"[١]. ويندرج تحته عدة عناصر منها:

أ- ضبط ألفاظ الحديث من حيث الرواية، ومن حيث الشكل.

يقصد بـ(ضبط ألفاظ الحديث): "هو أثبات الكلمة في الحديث كما رويت لفظا ومعنى"[٢]، وأما شكل الحديث فيراد به: ضبطه بالنقط والحركات، يقال: "شَكَل الكتاب: ضبطه بالنقط والحركات، وأشْكَل الكتاب: أعلمه بعلامات الإعراب"[٣].

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، (١/ ٢٠٧).

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث، للطحان، (ص:٨٧)، الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، سندس العبيد، (ص/ ١٦٩).

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة، المختار، (٢/ ١٢٢٨-١٢٢٧).

وهو فن معروف عند أئمة الحديث، وله تعلق كبير بمصطلح الحديث خاصة بالتصحيف(١)، وضبط الكتاب(٢). وتكمن أهمية ضبط ألفاظ الحديث وتشكيلها في شرح الحديث وتحليله؛ لتعلقه بفهم الحديث النبوي فهما صحيحا، ولأن الخطأ في الإعراب والتشكيل يؤدي إلى تغيير المعنى، وبالتالي يقع الخطأ بتفسير الحديث على غير مراد النبيﷺ.

ب- **غريب الحديث:**

قال ابن الصلاح رحمه الله في تعريفه: " هو ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم؛ لقلة استعمالها"(٣). فعلى الباحث أن ينظر إلى متن الحديث، ويستخرج منه الألفاظ التي ينطبق عليها وصف غريب الحديث وهي: أن تكون اللفظة غامضة وبعيدة عن الفهم؛ لقلة استعمالها، أو تكون مستعملة بكثرة لكن في مدلولها دقة.

وبالنظر إلى متن الحديث نستخرج الألفاظ الغريبة الواردة فيه، والتي تحتاج إلى تفسير وبيان:

- قوله:" يَا مَعْشَرَ " وذلك للإجابة على السؤال التالي: هل الوصف بـ (معشر) مختص بالشباب، أم يمكن إطلاقه على كل من يجمعهم وصف واحد؟ (٤).
- قوله:" الشَّبَابِ "، وذلك للإجابة على السؤال التالي: ما الحد الذي يمكن إطلاق وصف (الشباب)

---

(١) المصحف هو: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها، وخص ابن حجر رحمه الله المصحف: بما كان الخطأ به في النقط، والمحرف: بما كان الخطأ به في الشكل انظر: فتح المغيث، للسخاوي، (٣/ ٧٢)، نخبة الفكر، لابن حجر، (ص: ٢٣٠).

(٢) انظر: فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ١٦)..

(٣) مقدمة ابن الصلاح، (ص:٢٧٢).

(٤) انظر: تهذيب اللغة، للهروي، (١/ ٢٦٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٣/ ٢٣٩)، لسان العرب، لابن منظور، (٢٢/ ٣٦١)، معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (٤/ ٣٢٤)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٩/ ١٠٨)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٩/ ١٧٢).

عليه؟، حيث رجح النووي رحمه الله: بأنه هو من بلغ ولم يتجاوز الثلاثين من عمره(١).

- قوله: " الْبَاءَةَ "، وذلك للإجابة على السؤال التالي: ما تفسير العلماء للباءة، وهل حصل خلاف بينهم في تحديد معناها؟(٢).
- قوله:" فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ "، وذلك للوقوف على معنى (غض البصر)، وسبب التعبير بأفعل التفضيل (أَغَضُّ)، ومعناه(٣).
- قوله:" وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ " وذلك للوقوف على معنى (حِصْن)، وسبب التعبير عنه بأفعل التفضيل (أَحْصَنُ)، ومعناه(٤).
- قوله:" فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ" وذلك للوقوف على معنى (وِجَاءٌ)، والإجابة على السؤال التالي: هل كان استعمالها في الحديث على وجهها الحقيقي أم المجازي؟(٥).

كما أن هناك كلمات تدخل في الغريب ليس من باب قلة استعمالها، وغرابتها بل من باب دقة معناها وهما:

- قوله:" فَلْيَتَزَوَّجْ"، مع أن حقيقة الزواج، أو النكاح معروفة إلا أنها تحتاج إلى بيان معناه من حيث

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٢/ ٤٣٨)، لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٢٣٢)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٩/ ١٠٨)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٩/ ١٧٣).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (١/ ١٦٠)، لسان العرب، لابن منظور، (٤/ ٢٣٦)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٩/ ١٠٨)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٩/ ١٧٣).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٣/ ٣٧١)، لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ١٩٨)، معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (٤/ ٣٨٣)، تهذيب اللغة، للهروي، (٨/ ٧)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٩/ ١٠٩)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٩/ ١٧٢).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (١/ ٣٩٧)، لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ١٣١)، المصباح المنير، للفيومي، (١/ ١٢٩).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (١/ ٣٩٧)، لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ١٣١)، المصباح المنير، للفيومي، (١/ ١٢٩).)

اللغة والاصطلاح؛ لدقة مفهومه. حيث اختلف الأئمة في تعريفه من حيث الاصطلاح على ثلاثة أوجه[١]:

- الأول: هل هو حقيقة في العقد مجاز في الوطء؟
- الثاني: هل هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد؟
- الثالث: هل هو حقيقة فيهما بالاشتراك؟
- قوله:" فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ"، فعلى الباحث أن يتطرق إلى تعريف (الصيام) لغة واصطلاحا، والوقوف على المعنى الذي أرشد إليه النبي ﷺ في الحديث[٢]:

ويستعان في تفسيرها بثلاثة أنواع من الروافد:

١-الكتب المصنفة في غريب الحديث والتي من أشهرها على سبيل التمثيل لا الحصر:

- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، (ت:٢٢٤هـ).
- غريب الحديث، لابن قتيبة الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ).
- غريب الحديث، لأبي إسحاق، (ت:٢٨٥هـ).
- غريب الحديث، لأبي سليمان الخطابي، (ت:٣٨٨هـ).
- الفائق في غريب الحديث، لأبي القاسم الزمخشري، (ت:٥٣٨هـ).
- غريب الحديث، لابن الجوزي، (ت:٥٩٧هـ).

---

(١) راجع: تاج العروس، للزبيدي، (٧/ ١٩٥)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٩/ ١٠٣)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، (٢٠/ ٦٤)، مسلم بشرح النووي، (٩/ ١٧٢)، صفوة المسائل في التوحيد والفقه والفضائل، لمحمد عويضة (١/ ٤٥٤)، وانظر بتوسع: أسس اختيار الزوجين، دراسة موضوعية في السنة النبوية، أ.د ماهر منصور عبد الرازق، (ص: ٥).

(٢) راجع بتوسع: الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (٢٨/ ٧)، الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، (٣/ ١٦١٩)، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٣/ ٦١)، لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ٣٥٠)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٩/ ١١٠)، مسلم بشرح النووي، (٩/ ١٧٣).

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (ت:٦٠٦هـ).

٢-الاستعانة بالمعاجم اللغوية منها على سبيل المثال:

- تهذيب اللغة، أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري، (ت:٣٧٠هـ)
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي المعروف بابن فارس، (ت: ٣٩٥هـ).
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت: ٧١١هـ)،
- تاج العروس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (ت: ١٢٠٥هـ).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، (ت: ٧٧٠هـ).

٣-الاستعانة بكتب شروح الحديث إن دعت الحاجة لذلك كـ (شروح الصحيحين، والسنن)، وغيرها من كتب الشروح، كما سيأتي في فقه الحديث مفصلا.

ج- **إعراب الحديث:**

ويقصد به:" التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة، ببيان ما في الكلام من فعل، وفاعل، أو مبتدأ، أو خبر، أو مفعول به، أو حال، أو غير ذلك من أنواع الأسماء، والأفعال، والحروف، وموقع كل منهم في جملته، وبنائه أو إعرابه، أو غير ذلك"[١]. وهذا يتطرق إليه الباحث عند اختيار (الشرح التكاملي) في شرح الحديث مثل ما ذكره بدر الدين العيني رحمه الله عند شرحه للحديث وهو قوله:" قوله: (أغض) بمعنى الفاعل لا المفعول أي: أشد غضا. قوله: (وأحصن) أي: أشد إحصانا له ومنعا من الوقوع في الفاحشة"، وقال أيضا:" وقال النووي: فيها أربع لغات: المشهور بالمد والهاء، والثانية بلا مد، والثالثة بالمد بلا هاء، والرابعة بلا مد وأصلها لغة الجماع، ثم قيل: لعقد النكاح" "[٢].

---

(١) النحو الوافي، عباس حسن، (١/ ٦٤)، حاشية (١).

(٢) انظر المزيد من المباحث اللغوية والاعراب المتعلق بشرح الحديث: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٢٠/ ٦٨).

ويستعان فيه بالكتب المؤلفة في إعراب الحديث، من أشهرها على سبيل التمثيل لا الحصر:

- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، (ت: ٦١٦هـ).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، (ت: ٦٧٢هـ).
- عقود الزبرجد على مسند أحمد، للسيوطي، (ت: ٩١١هـ).

د- بلاغة الحديث:

ويقصد بها:" تأدية المعنى الجليل واضحا بعبارة صحيحة فصيحة، لها في النفس أثر خلاب، مع ملائمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه، والأشخاص الذين يخاطبون"(١)، وهي تضم بلاغة الكلام: أي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. وبلاغة المتكلم: هي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ(٢). وهذا يتطرق إليه الباحث أيضا عند اختيار (الشرح التكاملي) في شرح الحديث.

وبالنظر في متن الحديث الشريف المذكور نقف على صورة بلاغية استعملها النبي ﷺ ؛ لتقريب المعنى للأذهان وهي قوله صلى الله عليه وسلم: " فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ"، قال ابن حجر رحمه الله(٣):" قوله:" (له وِجَاءٌ) بكسر الواو والمد أصله: الغمز ومنه وجأه في عنقه إذا غمزه دافعا له، ووجأه بالسيف إذا طعنه به، ووجأ أنثييه غمزهما حتى رضهما " ثم قال:" وإطلاق الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة"، أي أن تسمية الصوم (وِجَاءٌ) من باب الاستعارة؛ لأن الصوم لما كان مؤثرا في ضعف شهوة النكاح وقطعها شبه بالوجاء(٤).

وللوقوف على بلاغة الحديث النبوي الشريف يستعان بالكتب المؤلفة فيها، التي من أشهرها على سبيل المثال لا الحصر:

- المجازات النبوية، للشريف الرضي، (ت:٤٠٦هـ).

---

(١) البلاغة الواضحة، علي أمين الجارم، (١/ ٨)، الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، الخطيب، (ص:١٣، ١٥).

(٢) الايضاح في علوم البلاغة، القزويني، الخطيب، (ص:١٣، ١٥).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٩/ ١١٠)، وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (٥/ ١٥٢).

(٤) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن، (٨/ ١١٢)، الأدب النبوي، محمد عبد العزيز الخولي، (ص: ٢٤٢).

- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، د. عودة خليل.
- أضواء على البلاغة النبوية. د. إبراهيم الجعلي.
- الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، د. كمال عز الدين.
- جوامع الكلم في البيان النبوي، وكتاب الإيجاز والإشارة في البيان النبوي، د. عبد الرحمن بودرع.
- بلاغة الرسول ﷺ، د. علي العماري.

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للحديث

يعد (بيان المعنى الإجمالي للحديث) من أهم العناصر في شرح الحديث وتحليله في طريقتي الشرح (الموسع) و(التكاملي)، ونادرا ما يتطرق إليه في طريقة الشرح (الجزئي)، وهو أمر قد اعتنى به العلماء عناية كبيرة[١]؛ حيث تظهر من خلالها براعة الباحث في شرح الحديث، وهو ليس بالأمر السهل كما قد يظنه البعض إذ يتطلب منه ما يلي:

١- دراسة الحديث دراسة شاملة.

٢- الإلمام الكامل بكل معاني الحديث.

٣- القراءة الواسعة حول الحديث، وموضوعاته، ومسائله.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة المعنى الإجمالي لحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كالتالي[٢]:

خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، وركب فيه غرائز فطرية تميل بكل من الذكر والأنثى إلى الآخر. وقد أحاط الإسلام الغريزة الجنسية بسياج متين من الآداب، والأخلاق؛ لتظل النفوس سوية، والقلوب سليمة، والمجتمع نظيفاً لا تثار فيه الشهوات، ولا تباح فيه الغرائز، ولا تنتهك فيه الحرمات. فأمر بالزواج وحث عليه، ورغب فيه، وحبب إليه، وجعله من سنن الأنبياء وهدي المرسلين.

وفي هذا الحديث خاطب النبي ﷺ شباب أمته الذين هم غرسها، وعتادها، ومصدر قوتها أن يبادروا

---

(١) الحديث التحليلي، دراسة تأصيلية، القريوتي، (ص: ٢٠٧).

(٢) انظر: الأدب النبوي، محمد عبد العزيز الخولي، (ص: ٢٤٢)، أسس اختيار الزوجين دراسة موضوعية في السنة النبوية، (ص: ٣).

بالزواج متى ما كانوا قادرين عليه، وكان بهم توقان إلى النساء؛ حتى لا تزل بهم الأقدام فيما لا يحمد عقباه. وذلك أن من يجد منهم مؤنة النكاح، والقدرة عليه من المهر، والنفقة، والسكن فليتزوج، حيث بين النبي ﷺ حكمة المبادرة إلى الزواج بعد القدرة، والاستطاعة؛ بأنه يتحقق به غض البصر عن النظر المحرم، وتحصين الفرج من الوقوع في المحرمات، وملابسة ما يغضب الله عزوجل ويزري بالشرف.

ولما كان الشباب مظنة شدة الشهوة خاطبهم النبي ﷺ مرشدا لهم إلى طريق العفاف والتحصن، فهو واجب في حقهم وضدهما محرم، حيث إنه وصف العلاج لمن لم يستطع منهم مؤنة النكاح وهو تائق إليه بالصوم، ففيه الأجر، وقمع شهوة الجماع وإضعافها بترك الطعام والشراب، فتضعف النفس، وتنسد مجاري الدم التي ينفذ معها الشيطان، فالصوم يكسر الشهوة كالوجاء لغير القادر على الزواج، ويقتل الميل والرغبة في النساء؛ لأنه يضعف البدن، وينقص من الدم الذي يبعث الحرارة والقوة فتقل دوافع الشهوة وتضمحل شدتها.

المبحث الخامس

فقــه الحــديــث

المطلب الأول: تعريف فقه الحديث، وأهميته.

عرف الحافظ ابن حجر رحمه الله فقه الحديث بقوله:" هو استنباط معاني الحديث واستخراج لطائفه وأحكامه من الحديث، وتراجم الأبواب الدالة على ما له صلة بالحديث المروي فيه على فهم السلف الصالح"(١)، و يعد الوقوف على فقه الحديث وفهمه الهدف الأسمى الذي يسعى إلى تحقيقه المشتغلون بشرح الحديث النبوي؛ لما له من تعلق بالأحكام الشرعية، واستنباط الفوائد المهمة منه، الذي يتطلب بأن يكون الشارح : عارفا بالعلوم الشرعية، ملما بعلوم اللغة العربية، بالإضافة إلى قواعد الأصوليين(٢). قال الخطيب البغدادي رحمه الله ناصحا أهل الحديث ببيانه فضل الفقه في الحديث(٣): "وليعلم أن الإكثار من كتب الحديث وروايته لا يصير بها الرجل فقيها إنما يتفقه باستنباط معانيه وإمعان التفكر فيه"، قال ابن الصلاح رحمه الله(٤):" ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث، وكتبه دون معرفته، وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين، المتحلين بما هم منه عاطلون".

ويندرج تحت فقه الحديث ما يلي:

- **شرح متن الحديث.**

يختلف المراد بـ(شرح الحديث) عن (المعنى الإجمالي لهـ)، بأن شرح الحديث يتسم بالتعمق

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (١٠/ ١١١)..

(٢) للوقوف على فوائد فقه الحديث راجع: علم فقه الحديث، تعريفه، أهميته، وأثره في فهم علوم الشريعة، د. عبد الملك الكوسوفي، (ص/ ٥٢)..

(٣) نصيحة أهل الحديث، (ص/ ٣٧)، الفقيه والمتفقه، له أيضا (٢/ ١٥٩).

(٤) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – تحقيق: نور الدين عتر (ص: ٢٥٠)

والتفصيل، بحيث يشرع الشارح بتقسيم الحديث إلى أجزاء، ومسائل؛ ليشرحها، ويحللها شرحا دقيقا ملما بكل قضايا ذلك الجزء ومسائله المتعلقة به، حيث يتطلب شرح هذا الحديث شرح ألفاظه التي تحتاج إلى بيان؛ ليتضح من خلال ذلك المعنى المراد منه(١)، ولخشية الإطالة فلن أتطرق إلى شرح الحديث، وأكتفي بذكر القضايا التي تلزم الباحث شرحها، والتطرق إليها بعد دراسة سند الحديث، وتحليل لغته، وبيان المعنى الإجمالي له وذلك باتباع الخطوات التالية:

- جمع الأحاديث، والآيات الكريمة التي تتعلق بالنكاح، وبتعريف الصوم وفوائده، والاستشهاد بها أثناء معالجة القضايا، والمسائل المتعلقة به، مع التأكد من درجة الأحاديث.
- الاستعانة بأقوال السلف، وآثارهم فيما يتعلق بقضايا، ومسائل النكاح، والصوم، وفوائده.
- تحليل الحديث بحسب ما يتضمنه من قضايا ومسائل وفق علوم اللغة، ومقاصد الشريعة، وقواعد الأصوليين في فهم النص.
- شرح معنى النكاح، وذكر حكمه، وأهدافه، وثمرته، مع ذكر عوائقه وطرق علاجها.
- استنباط أسس اختيار الزوجة، وأسس اختيار الزوج من الحديث، وشواهده.
- شرح معنى الصوم، وفوائده، وربطه بالتوجيه النبوي الوارد في الحديث.
- ذكر سبب اختصاص النبي ﷺ لعبادة الصوم دون غيرها من العبادات؛ لعلاج من تاقت نفسه على الزواج وهو غير قادر عليه.

---

(١) راجع في شرح الحديث: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (١/ ١٧٢)، (١/ ١٨٦)، (١/ ٢٢٦)، (١/ ٥٢٠- ٥٢١)، (٣/ ٦٢)، (١٢/ ٣٠٤- ٣٠٥)، فتح الباري شرح صحيح، لابن رجب الحنبلي، (٢/ ٣٨٤)، (٢/ ٣٩٣)، (٥/ ٢٢٣)، شرح صحيح البخاري، لابن بطال، (٢/ ٧٧)، شرح النووي على صحيح مسلم، (١/ ٢٤٣)، (٥/ ١٥٩)، (٥/ ١٦١-١٦٢)، (٨/ ١٧١)، جامع العلوم والحكم، لابن رجب، (١/ ٢٣٧)، (١/ ٥٢٣-٥٢٢)، السيرة النبوية، لابن هشام، (٢/ ١٣٩)، البداية والنهاية، لابن كثير، (٤/ ٤٩٠)، فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن عبد الوهاب، (: ٦٥- ٨٦). كلمة الإخلاص وتحقيق معناها، للحافظ ابن رجب الحنبلي، (: ١٩- ٢٠)، مجموع فتاوى ابن تيمية، (٢٣/ ١١٢، ١٣٢، ١٣٣)، اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، (٢ / ١٤٣).

- من خلال شرح الحديث يقرر الباحث: أن النبي ﷺ هو المربي، والمرشد الأول للفرد، والمجتمع من قبل أن تظهر الدراسات التربوية المعاصرة.
- الرجوع إلى روافد الحديث وعلومه، والعقيدة، والفقه وأصوله؛ لمناقشة القضايا والمسائل التي يتضمنها الحديث.
- الدعوة إلى التمسك بالهدي النبوي القويم في الأخلاق والآداب؛ لصلاح الفرد والمجتمع.
- ربط ما يتضمنه الحديث من قضايا بالواقع، وإسقاطها عليه دون تكلف وذلك؛ ليظهر التكامل بين العلوم من خلال شرح الحديث وتحليله.

فمن خلال شرح الحديث وتحليله يستنبط الباحث المسائل، والقضايا المختلفة المتعلقة بالحديث سواء كانت ضمن علوم الحديث، أو العقيدة، أو الفقه وأصوله. وعليه أن يرجع لمناقشتها والوقوف عليها إلى الروافد المعتبرة في كل علم بدون تعمق، كما يضيف الباحث في الشرح الموسع أو التكاملي، المسائل المتعلقة بالعلوم والمعارف المختلفة.

هذا وللباحث أن يختار المنهج الذي يتناسب مع طبيعة بحثه، وحاجته سواء كان التكاملي، أو الموسع، أو الجزئي في شرح الحديث وتحليله.

أولاً: المسائل المتعلقة بعلوم الحديث منها:

بالنظر إلى الحديث نجد أن سنده بهؤلاء الرجال عده علماء الحديث من أصح الأسانيد(١).

قال بدر الدين العيني رحمه الله:" وهذا السند بهؤلاء الرجال قد ذكر غيره مرة، فإن عمر بن حفص يروي

(١) المراد بأصح الأسانيد: اختلف أئمة الحديث في أصح الأسانيد، فذكر كل منهم ما أدى إليه اجتهاده. ولكل صحابي رواة من التابعين، ولهم أتباع وأكثرهم ثقات، فالمختار: أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقا. ومع ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رجح ما قوي عنده. انظر: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – تحقيق: نور الدين عتر (١/ ١٥)، تيسير مصطلح الحديث، الطحان، (ص: ٤٧)، علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح (١/ ١٥٤).

عن أبيه حفص بن غياث عن سليمان الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود، هذا الإسناد مما ذكر أنه أصح الأسانيد"(١).

ثانياً: المسائل العقدية المتعلقة بالحديث منها:

مسألة: هل يعد ترك النكاح لغير القادر عليه من البدعة التركية؟

بالرجوع إلى روافد العقيدة في المسألة نجد أن العلماء ناقشوا هذه المسألة باستفاضة، واتفقوا على أن ذلك لا يعد من البدعة، وعدوا حديث:" يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ" أصلاً في ذلك. قال الشاطبي رحمه الله:" في الحد أيضا معنى آخر مما ينظر فيه، وهو أن البدعة من حيث قيل فيها: " إنها طريقة في الدين مخترعة " إلى آخره، يدخل في عموم لفظها البدعة التركية، كما يدخل فيه البدعة غير التركية. فقد يقع الابتداع بنفس الترك تحريما للمتروك أو غير تحريم، فإن الفعل مثلا يكون حلالا بالشرع، فيحرمه الإنسان على نفسه أو يقصد تركه قصدا. فبهذا الترك; إما أن يكون لأمر يعتبر مثله شرعا أو لا.

فإن كان لأمر يعتبر، فلا حرج فيه، إذ معناه أنه ترك ما يجوز تركه أو ما يطلب بتركه، كالذي يحرم على نفسه الطعام الفلاني من جهة أنه يضره في جسمه أو عقله أو دينه وما أشبه ذلك، فلا مانع هنا من الترك، بل إن قلنا بطلب التداوي للمريض; فإن الترك هنا مطلوب، وإن قلنا بإباحة التداوي; فالترك مباح. فهذا راجع إلى العزم على الحمية من المضرات، وأصله قوله عليه الصلاة والسلام: «يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة فليتزوج» إلى أن قال: ومن لم يستطع فعليه بالصوم الذي يكسر من شهوة الشباب حتى لا تطغى عليه الشهوة، فيصير إلى العنت"(٢).

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٢٠/ ٦٧).

(٢) الاعتصام، تحقيق: الهلالي، (١/ ٥٧- ٥٨). وانظر: عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسُّنَّة - المفهوم، والفضائل، والمعنى، والمقتضى، والأركان، والشروط، والنواقص، والنواقض، د. سعيد القحطاني، (٢/ ٧٢٦).

ثالثًا: الأحكام الفقهية التي يتضمنها الحديث منها:

١- مشروعية النكاح، وحكمه، وبيان مقاصده[١].

٢- الأحكام الخمسة المتعلقة بحكم النكاح بحسب أنواع الناس فيه، (الوجوب، التحريم، الكراهة، الاستحباب، الإباحة)[٢]. وهذا مستفاد من قوله ﷺ:" فَلْيَتَزَوَّجْ"، وقوله ﷺ:" وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ".

٣- حكم النكاح في حق النساء[٣].

٤- حكم النكاح في حال الاعتدال: أي القدرة على الوطء، والنفقة، وعدم خشية العنت[٤].

٥- حكم من لا يتوق إلى النكاح هل يندب له النكاح أم لا؟[٥].

٦- حكم التشريك في العبادات، وهو في الحديث الصوم بقصد العلاج للتائق للنكاح وهو غير قادر عليه[٦].

المطلب الثاني: أهم روافد فقه الحديث.

إن الوقوف على مسالك الشراح، وأساليبهم المختلفة في شرح الحديث يعد من أهم الأمور التي يجب الاطلاع عليها، ومعرفتها؛ فهي تعين على فهم هذه الكتب، وطريقة التعامل معها، والاستفادة منها. وبالنظر إلى طائفة من كتب الشروح، والكتب المصنفة فيه نستنتج بأن العلماء سلكوا في ذلك ثلاثة

---

(١) المعلم بفوائد مسلم، للمازري، (٢/ ١٢٧)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، (٤/ ٥٢٢).

(٢) انظر: مناقشة الأحكام الخمسة في حكم النكاح. (الوجوب، التحريم، الكراهة، الاستحباب، الإباحة) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، (٢٢/ ١٦٨)، (٣/ ٢٢)، فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، (٩/ ١٣)، (٩/ ١١١)، شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٧/ ١٦٢)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤/ ٥٢٣).

(٦٩) انظر: تفسير ابن كثير، (٣/ ٣٠٤)، المحلى بالآثار، لابن حزم، (٩/ ٤٤١)، طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي، (٧/ ٦).

(٤) انظر: فقه الأسرة، أحمد ريان، (ص: ٧٧)

(٥)انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، (٢٠/ ٦٨).

(٦) الاعتصام، تحقيق: الهلالي، (١/ ٥٧- ٥٨). وانظر: عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسُّنَّة - المفهوم، والفضائل، والمعنى، والمقتضى، والأركان، والشروط، والنواقص، والنواقض، د. سعيد القحطاني، (٢/ ٧٢٦).

مسالك وهي كالتالي[1]:

١-الشرح الموضوعي:

وهو يعنى بدراسة الإسناد والمتن معا، حيث يصنف الشارح الأحاديث إلى موضوعات، أو مسائل، أو مباحث، فيجمع كل ما يتعلق بموضوع معين من أحاديث. وهي التي يستعمل فيها:(قال: أقول)، ومن الشروح التي اتخذت هذا المنهج:

- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، لابن العربي، (ت: ٥٤٣هـ).

- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، (ت: ٧٠٢هـ).

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، (ت: ٨٠٤هـ).

٢-الشرح الموضعي أو الشرح بالقول:

وهو الذي يتناول فيه الشارح مواضع معينة من متن الحديث، أو حتى في سنده ويبدأها بكلمة "وقوله"، ثم يشرح اللفظ المعني، أو العبارة المبهمة، ومن الشروح التي اتخذت هذا المنهج:

-معالم السنن، لأبي داوود الخطابي، (ت: ٣٨٨هـ).

-المعلم بفوائد مسلم، للمازري، (ت: ٥٣٦هـ).

-إكمال المعلم، للقاضي عياض، (ت: ٥٤٤هـ).

- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ).

٣- الشرح المزجي:

وهي أن يمزج الشارح الكلمة أو العبارة الغريبة من الحديث بعبارة من عنده، بحيث إذا قرأ القارئ هذا المزج يفهم معنى الكلمة، ثم يمتاز إما بالميم والشين، وإما بخط يخط فوق المتن، وهو طريقة أكثر الشراح المتأخرين من المحققين، وغيرهم، لكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط، ومن الشروح المستخدمة لهذا المنهج:

-إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، للقسطلاني، (ت: ٩٢٣هـ).

---

(١) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، (١/ ٣٨).

ويمكن تقسيم كتب الشروح على النحو التالي[١]:

أولاً: شروح الصحيحين:

أ- **أهم شروح صحيح البخاري** (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي(١٩٤هـ-٢٥٦هـ).

- أعلام الحديث، للخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، (ت: ٣٨٨هـ)، وهو شرح نفيس، قصد مصنفه الإيجاز فيه فلم يتطرق إلى شرح كل أحاديث صحيح البخاري، بل اقتصر على شرح (١٢٣٨) حديثا، أي الربع تقريبا.
- شرح البخاري، لابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، (ت: ٤٤٩هـ)، وهو شرح لطيف اعتنى فيه مصنفه بشرح الغريب، وتوسع في الجانب الفقهي، لا سيما المالكي، واهتم بذكر ما يستنبط من الأحاديث من الفوائد والآداب.
- بهجة النفوس وتحليها بمعرفة مالها وما عليها، لابن أبي جمرة، عبد الله بن سعد الأزدي أبو محمد الأندلسي، (ت: ٦٩٥هـ)، وهو شرح نفيس توسع فيه مؤلفه بالشرح والعناية بالجوانب اللغوية واستنباط الفوائد المختلفة، وأصله عبارة عن شرح لكتابه (جمع النهاية في بدء الخير والغاية) الذي جمع فيه (٢٩٦) حديثا اختارها من صحيح البخاري في مواضيع شتى.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، شرح الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن عبد الكريم الكرماني، (ت: ٧٨٦هـ)، وهو شرح وسط ومفيد في بابه.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي، (ت: ٧٩٥هـ) لأوائل البخاري، وهو شرح نفيس توسع الحافظ في شرحه، شرحا يدل على تمكنه ورسوخه في العلم، ولو كمل هذا الشرح لكان لا نظير له في كتب الشروح.

---

(١) راجع: مناهج الشراح، وطريقتهم في التصنيف بالشرح والتفصيل، كتاب: مقدمات في الحديث التحليلي، محمد ابن عبدالله القناص (ص/ ٢٥-١٢٢).

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، أبو حفص ابن النحوي، (ت: ٨٠٤هـ).
- فتح الباري، لابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل، شهاب الدين الكناني الشافعي، المعروف بابن حجر العسقلاني، ت:(٨٥٢هـ)، وهو من أجل شروح صحيح البخاري، وأوفاها، وأفضلها، وهو أشهر مصنفاته، وأكثرها نفعا وفائدة.
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، للعيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني، ت:(٨٥٥هـ)، وهو شرح واسع وكبير، يتميز عن غيره من الشروح بعدة أمور. ينقل فيه مصنفه عمن سبقه من الشراح، وكثيرا ما ينقل عن الحافظ ابن حجر رحمه الله ويبهمه.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري، ت:(٩٢٣هـ)، وهو من أجل مؤلفاته، وهو عبارة عن شرح تحليلي كبير، يعتمد كثيرا على كلام من سبقه من الشراح وخاصة (فتح الباري).

ب-أهم شروح (صحيح مسلم)، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (ت: ٢٦١هـ).

- المعلم بفوائد مسلم، للمازري، محمد بن علي بن عمر بن محمد أبو عبد الله التميمي المازري، ت:(٥٣٦هـ)، وهو من أوائل شروح مسلم.
- إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ت:(٥٤٤هـ)، بناه على كتاب (المعلم) للمازري، واعتنى به حتى اعتبر كتابه أساسًا لمن جاء بعده من شراح صحيح مسلم، حيث أكثروا من النقل عنه.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس الأنصاري، ت:(٦٥٦هـ)، استفاد من كتاب القاضي عياض وتبعه في كثير من تقريراته، بل في أغلب كتابه.
- المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج، للنووي، يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامى الحوراني،

أبو زكريا، محيي الدين، ت:(٦٧٦هـ)، اعتمد فيه على الشروح التي سبقته، ويعتبر شرحه من أشهر الشروح على (صحيح مسلم).

- فتح المنعم شرح صحيح مسلم، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، وهو شرح نفيس وعظيم الفائدة.

ثانيا: شروح السنن والموطأ.

أ-أهم شروح السنن:

١-أهم شروح (سنن أبي داود)، للإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، ت:(٢٧٥هـ).

- تهذيب مختصر سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته والكلام على ما فيه من الأحكام المعلولة، لابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين، ت:(٧٥١هـ).
- عون المعبود على سنن أبي داود للعظيم آبادي، أبو الطيب، محمد شمس الحق بن أمير علي بن مقصود على الصديقي العظيم آبادي، ت:(١٣٢٩هـ).
- بذل المجهود في حل أبي داود، للسهارنفوري، الشيخ خليل أحمد بن مجيد علي الحنفي، ت:(١٣٤٦هـ).

٢-أهم شروح (جامع الترمذي)، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي، ت:(٢٧٩هـ).

- عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، لابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي، أبو بكر بن العربي، ت:(٥٤٣هـ).
- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، للعراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي، ت:(٨٠٦هـ).
- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، للمباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن

بهادر المباركفوري، ت:(١٣٥٣هـ)، وهو من أنفع الشروح المتداولة في شرح جامع الترمذي.

٣-**أهم شروح (سنن النسائي)**، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي، ت:(٣٠٣هـ).

- زهر الربى على المجتبى، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، ت:(٩١١هـ)، وهو شرح لطيف موجز، وهو إلى التعليق أقرب منه إلى الشرح.
- حاشية السندي على سنن النسائي، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي، ت:(١١٣٨هـ)، وهي حاشية لطيفة أوفي من شرح السيوطي.

٤-**أهم شروح (سنن ابن ماجه)**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني، ت:(٢٧٩هـ).

- الإعلام بسنته عليه السلام، لمغلطاي، وهو مغلطاي بن قليج بن عبد الله الكجري الحنفي الحكري الحافظ علاء الدين، ت:(٧٦٢هـ)، وهو شرح غير مكتمل.
- مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه، للسيوطي، ت:(٩١١هـ).
- حاشية السندي على سنن ابن ماجه، للسندي محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي، ت:(١١٣٨هـ)، ت:(١١٣٨هـ).

ب- **أهم شروح (موطأ الإمام مالك)**، لأبي عبد الله، مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، ت:(١٧٩هـ).

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر ابن عاصم النمري، ت:(٤٦٣هـ)، وهو كتاب نفيس مشهور.
- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، لابن عبد البر، ت:(٤٦٣هـ).
- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، للسيوطي، ت:(٩١١هـ)
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري، ت:(١١٢٢هـ).

ثالثاً: روافد الشروح المتنوعة الأخرى.

- مصابيح السنة، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، (ت: ٥١٠هـ).
- مشكاة المصابيح، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، (ت: ٥١٠هـ).

رابعاً: روافد شروح كتب الأحكام من أبرزها:

- الأحكام الكبرى، والوسطى والصغرى، لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الخراط، (ت: ٥٨١هـ).
- عمدة الأحكام فيما اتفق عليه الشيخان، لتقي الدين أبي محمد عب الغني بن عبد الواحد المقدسي، (ت: ٦٠٠هـ)،
- الإلمام في أحاديث الأحكام، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي ابن وهب المعروف بابن دقيق العيد، (ت: ٧٠٢هـ).
- شرح الإلمام، لمحمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، (ت: ٧٠٢هـ).
- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، لمحمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، (ت: ٧٠٢هـ).
- المنتقى من أخبار المصطفى، لمجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، (ت: ٧٢٨هـ).
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، أبو حفص النحوي، (ت: ٨٠٤هـ).
- سبل السلام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢هـ).
- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، لأبي علي بدر الدين محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، (ت: ١٢٥٠هـ).

كما يجدر بالباحث الرجوع إلى روافد (**الفقه وأصوله**) عند مناقشة المسائل، والقضايا المتعلقة بهما

والتي تتضمنها الأحاديث بدون توسع وتعمق، مع الإشارة إليها لمن أراد الاستزادة والتفصيل. من ضمن تلك الروافد على سبيل التمثيل لا الحصر[1]:

أولاً: في الفقه:

أ- في المذهب الحنبلي:

- مختصر الخرقي، عمر بن حسين الخرقي، (ت: ٣٣٤هـ)، وشرحه: المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، (ت: ٦٢٠هـ).
- الإرشاد إلى سبيل الرشاد، الشريف محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي، البغدادي، (ت: ٤٢٨هـ).
- المقنع، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، (ت: ٦٢٠هـ)، وشروحه.
- المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ).
- الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ).

ب- في المذهب الشافعي:

- الأم، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، (ت: ٢٠٤هـ).
- المهذب، إبراهيم بن علي الشيرازي، (ت: ٤٧٦هـ).
- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦ هـ).
- المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)

(١) للوقوف بتوسع على أشهر الكتب المطبوعة في المذاهب الفقهية الأربعة انظر: البحث الفقهي ومصادره، أ.د قحطان عبد الرحمن الدوري.

- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، (ت: ٩٧٤هـ).

ج- في المذهب الحنفي:

- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، (ت: ٣٢١هـ).
- المبسوط، شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي، (ت: ٤٨٣هـ).
- تحفة الفقهاء، علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، (ت: ٥٣٩هـ).

د- في المذهب المالكي:

- المدونة الكبرى، الإمام مالك بن أنس، (ت: ١٧٩هـ).
- البيان والتحصيل، محمد بن أحمد بن رشد" الجد"، (ت: ٥٢٠هـ).
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد" الحفيد"، (ت: ٥٩٥هـ).

كما يستعان في المذهب المالكي بـ:

- كتب ابن عبد البر رحمه الله، مثل كتاب: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ).
- كتاب الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ).

ثانياً: في أصول الفقه على سبيل المثال:

- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، (ت: ٦٢٠هـ).
- أصول الفقه، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي، (ت: ٧٦٣هـ).

كما يجدر بالباحث الرجوع إلى روافد (**العقيدة الصحيحة**) عند مناقشة المسائل، والقضايا المتعلقة

بها والتي تتضمنها الأحاديث، ولكن بدون توسع وتعمق، مع الإشارة إليها لمن أراد الاستزادة والتفصيل.

من ضمن تلك الروافد على سبيل التمثيل لا الحصر:

- شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ).
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ).
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، (ت: ٧٢٨هـ).
- الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، (ت: ٧٩٠هـ).

المطلب الثالث: علوم الحديث المتصلة بفقه الحديث.

تعد معرفة علوم الحديث المتصلة بشرح الأحاديث النبوية أمراً في غاية الأهمية إذ يتأكد من خلاله مدى التكامل بين علوم الحديث، والعلوم الشرعية الأخرى كالعقيدة والفقه، وغيرها من العلوم أثناء التحليل والشرح، ولوجودها في الدراسات التطبيقية، وهي تشمل التالي:

١- معرفة سبب ورود الحديث:

يعد معرفة سبب ورود الحديث السبيل لفهم المعنى المراد منه، وكشف الغموض الذي يكتنف بعض الأحاديث في بيان المعنى المراد منها مالم يعرف سبب وروده.

ويقصد بمعرفة سبب ورود الحديث هو: "معرفة ما جرى الحديث في سياق بيان حكمه، أيام وقوعه"[(١)]، أي معرفة السبب، والظروف، والأحداث، وكل ما يحاط من أمور وقت كلام النبي ﷺ، منه: ما ينقل ويذكر في الحديث نفسه مثل هذا الحديث الذي بين أيدينا فسبب وروده هو:" أنه خرج رَسُول الله ﷺ

(١) أخرجه البغوي في مسند عثمان بن عفان رضي الله، انظر: علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأصوليين، طارق أسعد الأسعد (ص:٢٤).

على فتية من قُرَيْش أَنا فيهم فَقَالَ يَا معشر قُرَيْش"، فذكره [١]. ومنه: ما لا ينقل ولا يذكر في الحديث، أو ينقل في بعض طرقه، فهذا الذي يحتاج إلى مزيد من العناية؛ لخفائه. ولمعرفة سبب ورود الحديث من هذا النوع يستعان بالكتب المؤلفة في ذلك، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- اللمع في أسباب ورود الحديث، للسيوطي، (ت: ٩١١هـ).
- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، لابن حمزة الحسيني، (ت: ١١٢٠هـ)
- علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأوليين، د. طارق الأسعد.
- أسباب ورود الحديث، وأثر معرفتها في توجيه الأحكام، حسن الشرقاوي.
- معرفة أسباب الحديث على كتاب (اللمع في أسباب الورود، للسيوطي)، د. عبد العزيز التخيفي.

٢- **مختلف الحديث ومشكله.**

عرف السخاوي رحمه الله (**مختلف الحديث**) بقوله:" هو المتن الصالح للحجة إن نافاه بحسب الظاهر متن آخر مثله، وأمكن الجمع بينهما بوجه صحيح زال به التعارض فلا تنافر بينهما حينئذ بل يصار إليهما، ويعمل بهما معا"[٢]. وللتعامل مع مختلف الحديث يسلك الباحث مسالك دفع التعارض بين النصوص الشرعية وهي كما يلي[٣]:

- محاولة الجمع والتوفيق بين النصوص المتعارضة.
- البحث عن نسخ صريح للحديث وهو ما كان بتصريح رسول الله ﷺ، أو بتصريح صحابته الكرام، فإن لم يجد يبحث عن نسخ غير صريح وهو ما كان عن طريق معرفة التاريخ، أو دلالة الإجماع.
- إذا تعذرت الخطوات السابقة فإن الباحث يلجأ للترجيح وفق قرائن الترجيح.
- وإذا تعذرت كل هذه الخطوات فالتوقف.

---

(١) البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث، برهان الدين الحسيني، (٢/ ٢٠٩).

(٢) انظر: فتح المغيث، (٤/ ٦٦).

(٣) انظر: علم مختلف الحديث، أ.د شرف القضاة، (ص: ١٩- ٢٧)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، عبد المجيد السوسوة، (ص: ١٢٠- ١٢٢)..

ولم أقف على أي اختلاف، أو إشكال وقع في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ومن أشهر المؤلفات التي يمكن للباحث الرجوع إليها في (**مختلف الحديث**) على سبيل التمثيل لا الحصر:

- اختلاف الحديث، للشافعي، (ت: ٢٠٤هـ).
- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، (ت: ٢٧٦هـ).

وأما (**مشكل الحديث**) هو:" أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"(١).

ومن أشهر المؤلفات التي يمكن للباحث الرجوع إليها في (**مشكل الحديث**) على سبيل التمثيل لا الحصر:

- مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، (ت: ٣٢١هـ).
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي، (ت:٥٩٧هـ).

يتبين مما سبق أن بين كل من مختلف الحديث ومشكل الحديث فروقا ظاهرة يتميز بها كل واحد منهما عن الأخر ويزول بها اللبس والتداخل، والتي يمكن تلخيصها بقولك: أن كل مختلف حديث مشكل وليس كل مشكل مختلف. أي بينهما عموم وخصوص(٢).

ومن أشهر المؤلفات في (**الناسخ والمنسوخ**) من الحديث على سبيل المثال لا الحصر أيضا:

- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكر، المعروف بالأثرم، (ت: ٢٦١هـ).
- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص، عمر بن شاهين البغدادي، (ت:٣٨٥هـ).
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر، محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، زين الدين الهمداني، (ت: ٥٨٤هـ).

---

(١) انظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، د. أسامة خياط، (ص: ٣٠).

(٢) انظر: (الموازنة بين مختلف الحديث ومشكل الحديث) كتاب: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، د. أسامة خياط، (ص: ٣٣).

المبحث السادس

الفوائد المستنبطة من الحديث

ويقصد بها: " كل المعارف، والآداب، والأحكام"، التي يستنبطها الشارح بحسب اجتهاده؛ إذ لا ضابط محدد لها، وإنما هي بحسب ما يفتح الله على الشارح من أبواب التوفيق في الاستنباط أولا، ثم بحسب سعة علمه وفقهه ثانيا. ومن خلال النظر في الدراسات التطبيقية في استخراج الفوائد نجد أن بعضهم يعنون له بـ: (ما يرشد إليه الحديث)، أو (ما يستنبط من الحديث)، أو (ما يؤخذ من الحديث)، إلا أن الذي يظهر بأن العنونة له بـ (الفوائد) أعم وأشمل[١]؛ لأنها تشمل كل ما يستفاد من الحديث سواء من آداب، أو علوم ومعارف، أو أحكام فقهية وعقدية، أو مسائل شرعية، أو آداب اجتماعية، وفضائل أخلاقية، وغيرها.

فبالإضافة إلى ما سبق استنباطه في (فقه الحديث)، من مسائل متعلقة بعلوم الحديث، ومسائل فقهية، وقضايا عقدية، هناك فوائد وآداب أخرى متنوعة يتضمنها الحديث منها[٢]:

١- مشروعية النكاح ومكانته في الإسلام.

٢- أن النكاح من سنن الأنبياء وهدي المرسلين.

٣- استحباب عرض الصاحب على صاحبه النكاح بالشابة.

٤- استحباب نكاح الشابة ولا سيما إن كانت بكرا.

٥- الفوائد المترتبة على النكاح من المرأة البكر؛ لما هي عليه من رونق الشباب، ونشاط الصغر، وطيب الأفواه، وما يرغب من النساء.

---

(١) انظر: الحديث التحليلي، دراسة تأصيلية، سندس العبيد، (ص:١٧٨).

(٢) للوقوف على الفوائد المستنبطة من الحديث راجع شرحه في: فتح الباري لابن حجر (٩/ ١١٠، ١١١، ١١٢)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، (٢٠/ ٦٨)، شرح النووي على مسلم (٩/ ١٧٣)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، (٤/ ٥٢١)، نيل الأوطار، للشوكاني، (٦/ ١٢٢)، صفوة المسائل في التوحيد والفقه والفضائل، لمحمد عويضة، (١/ ٤٦٠، ٤٦٢)، التصوير القرآني للقيم الخلقية والتشريعية، علي صبح، (ص: ٢١٢).

٦- حث الشباب القادر على مؤنة النكاح [المهر والنفقة] على النكاح؛ لأنه مظنة القوة وشدة الشهوة.

٧- أن الناس في النكاح على ثلاثة أضرب: (من يخاف على نفسه الوقوع في محظور (الوجوب)، من له شهوة يأمن معها الوقوع في محظور(الاستحباب)، من لا شهوة له، فله وجهان: إما استحباب النكاح، أو التخلي عنه وهو أفضل.

٨- عناية الإسلام، ومحافظته على النشء وهو في مرحلة العدم.؛ ليكون قويًّا صالحًا، حيث أعطى للزوجين أثناء الخطبة حق الاختيار وذلك على أساس الدين والخلق.

٩- المبادرة والتعجيل بتزويج صاحب الخلق والدين، وإزالة كل العقبات التي تقف في طريق الزواج؛ لما فيه صلاح الفرد والمجتمع.

١٠-اهتمام الشريعة الإسلامية السمحة بالأسرة؛ لكونها اللبنة الأساسية لبناء المجتمع.

١١-اهتمام الإسلام بتهذيب الغرائز لدى الرجال والنساء.

١٢-أن حظوظ النفوس والشهوات لا تتقدم على أحكام الشرع بل هي دائرة معها.

١٣-فوائد النكاح، وثمراته التي تعود بالخير والنفع على الفرد والمجتمع.

١٤-الزواج: تحصينٌ للجسم من الأمراض الوبائية الفتاكة التي تنتج عن ممارسة الرذيلة.

١٥- الزواج: وقايةٌ لصحةِ الإنسانِ، من أن تستنزفَها الممارساتُ الخاطئةُ والعاداتُ الضارَّةُ، وكما يقولون: الوقاية خير من العلاج.

١٦-حفظ المجتمع من الشر وتحلل الأخلاق فلولا النكاح لانتشرت الرذائل بين الرجال والنساء.

١٧- إخراج الحديث لمخاطبة الشباب بناء على الغالب؛ لأن أسباب قوة الداعي إلى النكاح فيه موجودة، بخلاف الشيوخ، والمعنى معتبر إذا وجد في الكهول والشيوخ أيضا.

١٨-الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع.

١٩-حث الإسلام على الصوم لتقيِّد الشهوة، وضبطها وتحصينها، فهو خير وجاء وقاطع لطغيانها.

٢٠-أن التشريك في العبادة لا يقدح فيها بخلاف الرياء لأنه أمر بالصوم الذي هو قربة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه.

٢١-أن القصد في العبادة إلى معنى تعود مصلحته إلى الجسد لا يؤثر في الإخلاص.

٢٢-أن الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة، فلا يجب على القادر التائق إلا إذا خشي العنت.

٢٣-استنباط عوائق النكاح من خلال شرح قوله ﷺ:" وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ" من الحديث، وربطه بواقع المجتمع اليوم كـ (غلاء المهور، والمبالغة في تكاليف حفلات الزفاف، وفي تأثيث بيت الزوجية)، وغيرها من العوائق.

نموذج تطبيقي (٢)

وحتى تتضح للباحث الخطوات العملية الصحيحة في شرح الحديث رأيت تطبيقها على مثال آخر تطبيقا عمليا بدون الشرح النظري لها، حيث وقع الاختيار على حديث (عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصارِيَّ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ لتضمنه مسائل عقدية تقتضي الرجوع إلى روافد العقيدة لتحريرها، ومعالجة قضاياها، كما يستدل به على قضايا فقهية عديدة بعضها محل خلاف بين العلماء مما يحتم على الباحث الرجوع إلى روافد الفقه لتحريرها، والوقوف على الرأي الراجح فيها، بالإضافة إلى الفوائد الحديثية، والآداب المتنوعة التي استنبطها العلماء منه والتي يمكن تطبيقها على الواقع المعاصر وذلك بالرجوع إلى كتب شروح الحديث المختلفة.

هذا مع أخذ الباحث بعين الاعتبار عند شرح الحديث ما يلي[١]:

- أنه ليس من مقاصد شرح الحديث إعراب ألفاظه، إلا ما توقف عليه بيان معنى.
- أن التعمق في تراجم الرواة، والإمعان في الأقوال الفقهية، والروايات المختلفة ليس من مقاصد شرح الحديث.
- أن من مقاصد شرح الحديث التوفيق بين الأحاديث المختلفة ولكن بدون تعمق وإمعان فإن هذا محله كتب مختلف الحديث ومشكله.
- ألا يورد شارح الحديث من الأقوال إلا ما هو معتبر؛ وذلك لسهولة الوصول إلى المعنى المراد من الحديث.

أولاً: نص الحديث:

حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيُّ: "أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ بِئْرٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ، فَزَعَمَ مَحْمُودٌ، أَنَّهُ سَمِعَ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصارِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: كُنْتُ أُصَلِّي لِقَوْمِي بِبَنِي سَالِمٍ وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَادٍ إِذَا

(١) راجع: كتاب: (علم شرح الحديث وروافد البحث فيه)، محمد بن عمر بن سالم بازمول.

جَاءَتِ الأَمْطَارُ، فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ قِبَلَ مَسْجِدِهِمْ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصَرِي، وَإِنَّ الوَادِيَ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمِي يَسِيلُ إِذَا جَاءَتِ الأَمْطَارُ، فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ، فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّي مِنْ بَيْتِي مَكَانًا، أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَأَفْعَلُ» فَغَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَذِنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى المَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ فِيهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ، وَصَفَفْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ، فَحَبَسْتُهُ عَلَى خَزِيرٍ يُصْنَعُ لَهُ، فَسَمِعَ أَهْلُ الدَّارِ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِي، فَثَابَ رِجَالٌ مِنْهُمْ حَتَّى كَثُرَ الرِّجَالُ فِي البَيْتِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَا فَعَلَ مَالِكٌ؟ لاَ أَرَاهُ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: ذَاكَ مُنَافِقٌ لاَ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لاَ تَقُلْ ذَاكَ أَلاَ تَرَاهُ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ"، فَقَالَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، أَمَّا نَحْنُ، فَوَ اللهِ لاَ نَرَى وُدَّهُ وَلاَ حَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى المُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ " قَالَ مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ: فَحَدَّثْتُهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوُفِّيَ فِيهَا، وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمْ بِأَرْضِ الرُّومِ، فَأَنْكَرَهَا عَلَيَّ أَبُو أَيُّوبَ، قَالَ: وَاللهِ مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: مَا قُلْتَ قَطُّ، فَكَبُرَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي حَتَّى أَقْفُلَ مِنْ غَزْوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ، فَقَفَلْتُ، فَأَهْلَلْتُ بِحَجَّةٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ المَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ، فَإِذَا عِتْبَانُ شَيْخٌ أَعْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلاَةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ".

١-تخريج الحديث.

فهذا الحديث أخرجه البخاري في: كتاب: الصلاة، باب: المساجد في البيوت، ح (٤٢٥)، وباب: إذا دخل بيتا يصلي حيث شاء، أو حيث أمر ولا يتجسس، ح (٤٢٥)، وفي: كتاب: الأذان، باب: الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله، ح (٦٦٧)، وباب: إذا زار الإمام قوما فأمهم، ح (٦٨٦)، وباب: يُسَلم

حين يُسَلم الإمام، ح (٨٣٨)، وباب: من لم ير رد السلام على الامام واكتفى بتسليم الصلاة، ح (٨٣٩)، وفي: كتاب: الرقاق، باب: العمل الذي يبتغى به وجه الله، ح (٦٤٢٢)، وفي: كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: ما جاء في المتأولين، ح (٦٩٣٨)، كتاب التهجد، باب: النوافل جماعة، ح (١١٨٥)، كتاب: المغازي، باب: شهود الملائكة بدرا، ح (٤٠١٠)، وفي: كتاب الأطعمة، باب: الخزيرة، ح (٥٤٠١).

٢-ترجمة رجال السند.

أ- ضبط ما يحتاج إلى ضبط من أسماء الرواة.

وذلك كضبط اسم (عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصارِيَّ)، وهو بكسر أوله، وسكون المثناة[١]. وهو أمر آكد وهام في أسماء الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين؛ لصحة النطق باسم الراوي.

ب- الترجمة لرجال الإسناد دون ذكر لطائف الإسناد.

كأن يقول مثلا: (إِسْحَاقُ) وهو أبو محمد ابن راهُويه المروزي، قرين الإمام أحمد بن حنبل، وشيخ الإمام البخاري رحمه الله، أو بالطريقة (التعريفية) وذلك كأن يقول: (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيم) هو: يعقوب ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، من صغار التاسعة، (ت: ٢٠٨هـ)[٢]، أو بالترجمة البيانية وهي الترجمة المطولة للراوي، ولما كان الشرح بطريقة الشرح الجزئي فإن الترجمة ستقتصر فيه على الطريقة التعريفية، أو التمييزية بدون توسع، كما هو الحال عند التعريف برواة الحديث (مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيُّ)[٣]، و (عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصارِيَّ)[٤] رضي الله عنهما فيقتصر التعريف بهم على قوله: (صحابي شهير)، أو (صحابي جليل). وبما أن الحديث أخرجه الإمام

---

(١) راجع: تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص: ٣٨٠)، ترجمة رقم (٤٤٢٥).

(٢) راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٣/ ٦١)، تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص: ٩٩)، ترجمة رقم (٣٣٢)، و(ص: ٦٠٧)، ترجمة رقم (٧٨١١).

(٣) انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٣/ ٥١٩)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، (٦/ ٣٩).

(٤) انظر في ترجمته: الطبقات الكبرى، لابن سعد، ٣/ ٥٥٠)، الإصابة في تمييز الصحابة، (٤/ ٤٣٢).

البخاري رحمه الله في صحيحه فهو ليس بحاجة إلى دراسة إسناده، أو الترجمة لرواته؛ لكونه -رحمه الله- تكفل بذلك.

٣-الحكم على الحديث:

بما أن الحديث أخرجه الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه فقد تكفل بالتحقق من توفر شروط الحديث الصحيح فيه، وبناء على ذلك يكون حكم الحديث المذكور: (صحيح).

٤-لغويات الحديث:

ويندرج تحته عدة عناصر منها:

أ- ضبط ألفاظ الحديث من حيث الرواية، ومن حيث الشكل.

وذلك بإثبات كلمات الحديث كما رويت لفظا ومعنى، وضبطه بالنقط والحركات، والعلامات الإعرابية؛ وذلك لتعلقه بفهم الحديث النبوي فهما صحيحا، وتفسيره على مراد النبي ﷺ.

ب- **غريب الحديث:**

بالنظر إلى متن الحديث نستخرج الألفاظ الغريبة الواردة فيه، والتي تحتاج إلى تفسير وبيان وهي كالتالي:

- قوله: "أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ "، وذلك للوقوف على تفسير العلماء لمعنى (عَقَلَ) إذ منهم من فسرها: بالفهم، ومنهم من فسرها بالحفظ، وأن العقل معناه: التثبت من الأمور، وأن العقل سمي عقلاً؛ لأنه يعقل(١).
- قوله:"مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ "؛ وذلك للوقوف على معنى كلمة (مَجّ)، فالمج هو: طرح الماء من الفم بالتزريق وكان الكبار يفعلونه مع الصبيان ملاطفة لهم وتأنيسًا ومزاحًا، وكان من رسول الله ﷺ بركة للصبيان وإكرامًا لآبائهم(٢).

---

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٤٥٨)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ٧٢).

(٢) انظر: تهذيب اللغة، للهروي، (١٠/ ٥٢٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٤/ ٢٩٦)، لسان العرب، لابن منظور، (٢٢/ ٣٦١)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (١/ ١٨٦)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم (٣/ ٣٨٤)،

شرح النووي على صحيح مسلم، (٥/ ١٦٢).

- قوله:" "إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصَرِي"؛ وذلك للوقوف على معنى كلمة (أَنْكَر)، هل استعمالها هنا على معناها الحقيقي وهو: الإنكار والجحود، أم على معناها المجازي؟، وهل المراد من إنكار البصر هنا فقده بالكلية والإصابة بالعمى، أم شدة ضعف الإبصار؟ وأي الاحتمالين أولى بالقبول(١).
- قوله:" بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ" وذلك لتفسير معنى اشتداد النهار، حيث فسرها بعضهم بارتفاع الشمس(٢).
- وقوله: "أَفحَبَسْتُهُ عَلَى خَزِير يُصْنَعُ لَه" وذلك للوقوف على معنى (الخزيرة)، والفرق بينها وبين (الحريرة)، فهما نوعان من الطعام يصنعان من اللحم والدقيق، أو النخالة(٣).
- وقوله:" فَثَابَ رِجَالٌ مِنْهُمْ" وذلك للوقوف على معنى (ثاب) التي وقع الاتفاق على تفسيرها بـ (الرجوع)، والاجتماع بعد تفرق(٤).
- وقوله" حَتَّى أَقْفُلَ مِنْ غَزْوَتِي" وذلك للوقوف على معنى (القفول) التي فسرها العلماء بالرجوع(٥).

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١١٥)، فتح الباري لابن حجر (١/ ٥٢٠)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٤/ ١٦٧)، (٢١/ ٤٦)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم (١/ ١٢٤، ١٢٥)

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٢/ ٤٥٢)، لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٢٣٢، ٢٣٦)، فتح الباري لابن حجر (١/ ١٣٧)، (٢/ ٣٢٤)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦/ ١٢٥).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٢/ ٢٨)، لسان العرب، لابن منظور، (٤/ ٢٣٦، ٢٣٧)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١/ ١١١)، (١/ ٥٢١)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٥/ ١٥٩)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ٢٤٩)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم (٣/ ٣٨٤).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (١/ ٢٢٦)، لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٢٤٣، ٣٤٤)، معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (١/ ٣٩٣)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/ ٨٧)، شرح النووي على مسلم (٤/ ٩٢)، فتح الباري لابن رجب (٥/ ٢١٤)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٤/ ١٦٨).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٤/ ٩٢)، لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٥٦٠)، المصباح المنير، للفيومي، (٢/ ٥١١)، فتح الباري لابن حجر (٨/ ٣٤)، (١١/ ١٨٩)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (١٠/ ١٣٢)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، ابن شاهين، (٣/ ٤٢٥).

- "فَأَهْلَلْتُ بِحَجَّةٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ"، وذلك للوقوف على تفسير العلماء لمعنى (الإهلال)[١].

كما أن هناك كلمات تدخل في الغريب ليس من باب قلة استعمالها، وغرابتها بل من باب دقة معناها وهي:

- " كُنْتُ أُصَلِّي لِقَوْمِي بِبَنِي سَالِمٍ " يلزم الأمر هنا رجوع الباحث إلى كتب التعريف بالأقوام والأماكن، للتعريف بـ (بنو سالم)،[٢].
- " وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَادٍ " يلزم الأمر هنا الرجوع إلى المعاجم؛ لتحديد اسم الوادي[٣].
- "ذَاكَ مُنَافِقٌ لاَ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ" مع أن حقيقة النفاق معروفة إلا أنها تحتاج إلى بيان معناه من حيث اللغة والاصطلاح؛ لدقة مفهومه. قال ابن الأثير: "وهو اسم إسلامي لم تعرفه العرب بالمعنى المخصوص به، وهو الذي يستر كفره ويظهر إيمانه"[٤].
- " قَالَ مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ: فَحَدَّثْتُهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ " يلزم الأمر هنا تحديد اسم (أبو أيوب) المراد في الحديث، وهو: خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوب الأنصاري، غلبت عليه كنيته.[٥].
- " فِي غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوُفِّيَ فِيهَا" يلزم الأمر هنا تحديد اسم الغزوة وهي: غزوة (القسطنطينية).[٦].

---

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٥٦٠)، المصباح المنير، للفيومي، (٢/ ٥١١).

(٢) انظر: أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة، أماكن وأقوام، د. شوقي أبو خليل، (ص: ٢١١).

(٣) انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي، (٢/ ٢١ -٢٢)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق البلادي، (ص: ١٣٥).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، (٥/ ٩٨)، وانظر: لسان العرب، لابن منظور، (١٠/ ٣٥٧)، المصباح المنير، للفيومي، (٢/ ٦١٨)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ٢٤٨)، شرح الطحاوية، لابن جبرين (٥٤/ ٩)، شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين، (٣/ ٣١١).

(٥) راجع في ترجمته: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (٣/ ٤٨٤)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، (٢/ ٢٣٤).

(٦) راجع: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، (٧/ ١٤٧).

ويستعان في تفسير غريب الحديث على ثلاثة أنواع من الروافد كما تقدم

ج- إعراب الحديث:

مثل ما ذكره بدر الدين العيني رحمه الله عند شرحه لحديث محمود بن الربيع من معان لغوية منها: قوله: (عقلت) أي: عرفت. ويقال: معناه حفظت، عن: عقل يعقل من باب: ضرب يضرب، عقلا ومعقولا. وهو مصدر. وقال سيبويه: وهو صفة، وكان يقول: إن المصدر لا يتأتى على وزن مفعول البتة.

قوله: (مجة مجها من دلو). من: مج لعابه: إذا قذفه، وقيل: لا يكون مجة حتى يباعد بها، وانتصاب: مجة، على أنها مفعول: عقل. وقوله: (مجها من دلو) جملة في محل النصب على أنها صفة لمجة، وكلمة: (من)، بيانية. قوله: (كانت)، صفة موصوف محذوف أي: من بئر كانت في دارهم، والدلو دليل عليه"[1].

ويستعان فيه أيضًا بالكتب المؤلفة في إعراب الحديث كما تقدم، وتجدر الإشارة هنا بأنه ليس من مقاصد شرح الحديث إعراب ألفاظه، إلا ما توقف عليه بيان معنى.

د- بلاغة الحديث:

وهذا يتطرق إليه الباحث أيضا عند اختيار (الشرح التكاملي) في شرح الحديث، وللوقوف على بلاغة الحديث يستعان بالكتب المؤلفة فيها كما تقدم.

٥-المعنى الإجمالي للحديث:

في هذا الحديث يحكي محمود بن الربيع رضي الله عنه أنه حفظ في ذاكرته رشة من الماء رشها رسول الله ﷺ من فمه الطاهر في وجهه، وكان حينئذ صبيا صغيرا ابن خمس سنين، حيث بين الحديث حرص النبي ﷺ على ملاطفة الصبيان، وتأنيسهم، وإكرام آبائهم بذلك، إذ أن فعله ﷺ؛ لأجل نيل الصبي البركة من الرسول ﷺ، وذكر بأنه سمع بحديث عتبان بن مالك الصحابي الجليل الأنصاري الخزرجي الذي

(١) انظر المزيد من المباحث اللغوية والإعراب المتعلق بشرح الحديث: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٢٢/ ٧٢)، (٦/ ١٢٤).

شهد بدرا، بأنه يحدث بقوله صلى الله عليه وسلم "لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه" وسمع هذا الحديث محمود بن الربيع وهو يسكن ضاحية المدينة، فأعجبه، وبعث الرجاء الواسع في نفسه، فجاء المدينة، فالتقى بعتبان فقال له: بلغني عنك حديث وأحب أن أسمعه منك. فأخذ عتبان يسوق ظروف الحديث ومناسبته وقصته، ليتمكن في النفس فضل تمكن وليعين بذلك على فهم الهدف والغاية منه فهما صحيحا، وليثق السامع في ضبطه وكمال تذكره وذكر الملابسات المحيطة به، فقال:

كنت إمام قومي، أنتقل عند كل فريضة إلى مسجد محلتهم فأصلي بهم، فرأيت أن بصري جعل يكل، ويسوء شيئا فشيئا، حتى أصبحت أتعثر في طريق المسجد، وحتى أصبح من العسير علي أن أجتاز الوادي الذي بيني وبينه إذا جاء المطر وسال الوادي، ولم يكن مفر من أن أصلي في بيتي بعض الأوقات، فأردت أن أعوض ما يفوتني من الصلاة في المسجد بالصلاة في مكان صلى فيه رسول الله ﷺ وباركه، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله: قد أنكرت بصري، إذ أصابني فيه ضعف شديد، وأنا إمام قومي، فإذا كانت الأمطار وسال الوادي بيني وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم، ووددت يا رسول الله أنك تأتيني، فتخط لي مكانا في بيتي فتصلي فيه، فأتخذه مصلى، فقال رسول الله ﷺ: سأفعل، ولشدة لهفة عتبان ترقب قدوم رسول الله ﷺ في نفس اليوم، فلما لم يأت أصبح فأعد طعاما له ﷺ ولمن عساه أن يأتي معه، وبعث إليه رسولا يقول له: يا رسول الله إن عتبان يحب أن تأتيه فتصلي في منزله فيتخذه مصلى. فغدا رسول الله ﷺ وأبو بكر حين ارتفع النهار، وانضم إليهما في الطريق عمر، فلما وصلوا المنزل استأذن رسول الله ﷺ فأذن عتبان بالدخول فدخلوا فلم يجلس رسول الله ﷺ حين دخل البيت، ولكنه قال: أين تحب أن أصلي من بيتك؟ فقال عتبان: هنا، وأشار إلى ناحية منه، فقام رسول ﷺ، وقام من حضر من الصحابة فصفوا، فكبر فصلى بهم ركعتين، ثم جلسوا يتحدثون وقام رسول الله ﷺ يصلي، فتناولوا بحديثهم مالك بن الدُّخْشُم[1] وهو من قوم عتبان. قال قائل منهم: أين مالك بن الدُّخْشُم؟ لماذا لم يحضر الصلاة هنا مع رسول الله ﷺ؟ وقال الآخر: إنه منافق لا يحب الله ورسوله، وقال آخر، إنه

(١) انظر في ترجمته: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (٣/ ٥٤٩)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، (٥/ ٧٢١).

يجالس المنافقين ويصغي إليهم، وقال الرابع: ليت رسول الله ﷺ عليه فيهلك، وقال الخامس: ليته يصاب بمكروه يحول بينه وبين المنافقين. كل ذلك ورسول الله ﷺ يسمع، فلما قضى الصلاة قال: لا تقولوا هذا القول في شأن مالك بن الدُّخْشُم. أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟ قالوا: إنه يشهد بلسانه دون قلبه، فإنا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين. قال: ألا ترونه قد قال: لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال ﷺ: لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه النار. وحدث محمود بن الربيع أنس بن مالك بهذا الحديث فسر به واستبشر، وقال لابنه: اكتبه، فكتبه، فأخذ أنس يحدث به. رضي الله عنهم ومن اهتدى بهم إلى يوم الدين[1].

٦-فقه الحديث.

ويندرج تحته: شرح متن الحديث.

بعد دراسة سند الحديث، وتحليل لغته، وبيان المعنى الإجمالي له يشرع الباحث إلى شرح الحديث، واستنباط ومناقشة القضايا المختلفة التي يتضمنها الحديث سواء كانت متعلقة بعلوم الحديث أو العقيدة، أو الفقه وغيره بالرجوع إلى الروافد المعتبرة في كل علم بدون تعمق وإسهاب مع الإشارة إليها لمن أراد الاستزادة والتوسع، وذلك وفق ما يلي:

- جمع الآيات، والأحاديث الكريمة التي تتعلق بكلمة التوحيد وفضلها، والاستشهاد بها أثناء معالجة القضايا، والمسائل المتعلقة بها، مع التأكد من درجة الأحاديث.
- الاستعانة بأقوال السلف، والمحققين من العلماء الربانيين في القضايا والمسائل المتعلقة بكلمة التوحيد، وفضلها.
- تحليل الحديث بحسب ما يتضمنه من قضايا ومسائل وفق علوم اللغة، ومقاصد الشريعة، وقواعد الأصوليين في فهم النص.
- شرح معنى النفاق، وذكر حكمه، وعقوبة المنافقين.

---

(١) انظر: المعلم بفوائد مسلم، للمازري، (١/ ٥٣٣)، شرح النووي على مسلم، (١/ ٢٤٣)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، أ.د موسى شاهين، (١/ ١٢٣، ١٢٤)، (٣/ ٣٨٢).

- استنباط المسائل المتعلقة بعلوم الحديث المختلفة ومناقشتها.
- استنباط القضايا المتعلقة بالعقيدة وتوضيحها بدون إسهاب.
- استنباط القضايا المتعلقة بالفقه وأصوله، ومناقشة مسائلهما، وبيان الراجح فيها بدون إطالة وتوسع.
- الرجوع إلى روافد الحديث وعلومه، والعقيدة، والفقه وأصوله؛ لمناقشة تلك القضايا، والمسائل التي يتضمنها الحديث.
- الدعوة إلى التمسك بالهدي النبوي القويم في الأخلاق والآداب؛ تحقيقا لصلاح الفرد وتماسك المجتمع.
- ربط ما يتضمنه الحديث من قضايا بالواقع، وإسقاطها عليه دون تكلف وذلك؛ ليظهر التكامل بين العلوم من خلال شرح الحديث وتحليله.

أولاً: المسائل المتعلقة بعلوم الحديث منها:

١- هل تثبت الصحبة بمجرد رؤية الرسول صلى الله عليه وسلم ولو كانت الرؤية في حالة الصغر؟

ويؤخذ ذلك من قوله:" أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ بئر كانت فِي دَارِهِمْ" نعم، إذا رأى النبي ﷺ وكان مؤمنًا وإن كان في حالة الصغر تثبت له الصحبة، ولهذا أُثبتت صحبة محمود بن الربيع؛ لأنه رأى النبي ﷺ وهو صغير(١).

٢- استحباب إحضار الصبي الذي يعقل مجالس العلم، وتحديد السن المعتبرة لتحمل الحديث.

ويؤخذ ذلك من قوله:" وَعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ بِئْرٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ " وهو ابن خمس سنين، حيث وقع خلاف بين العلماء في السن الذي يصح فيه السماع للصغير، قال ابن الصلاح رحمه الله: " التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدا (سمع)، ولمن لم يبلغ خمسا (حضر)، أو (أحضر). والذي ينبغي في ذلك أن تعتبر في كل

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية، للغنيمان، (٢٨/ ١٤)، الإبانة لما للصحابة من المنزلة والمكانة، حمد الحميدي، (١/ ١٤).

صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعا عن حال من لا يعقل فهما للخطاب وردا للجواب ونحو ذلك صححنا سماعه، وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم نصحح سماعه، وإن كان ابن خمس، بل ابن خمسين"(١).

٣- جواز مراجعة واستثبات طالب الحديث شيخه فيما حدث به إذا خشي نسيانه (٢).

ويؤخذ ذلك من قوله: "ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ".

٤ - مشروعية الرحلة في طلب العلم، وفضل التعليم.

ويؤخذ ذلك من قوله:" فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي حَتَّى أَقْفُلَ مِنْ غَزْوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ"، حيث أصبحت الرحلة إلى الأمصار أدبًا ملازما للمحدثين(٣).

ثانياً: المسائل العقدية المتعلقة بالحديث منها:

١ - فضل كلمة التوحيد، وأنها سبب لنجاة صاحبها من الخلود في النار إن قالها مخلصا بها.

ويؤخذ ذلك من قوله:" قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ "، "فكل من قالها يبتغي بها وجه الله، فإن الله يحرمه على النار، لماذا؟ لأنه إذا قالها يبتغي بها وجه الله؛ فإنه سيقوم بمقتضاها، ويعمل بما تقتضيه هذه الكلمة العظيمة، من أداء الواجب، وترك المحرم، والإنسان إذا أدى الواجب وترك المحرم؛ أحل الحلال، وحرم الحرام، وقام بالفرائض،

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: ١٣٠)، وانظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ٧١)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي (٢/ ٢٨٥) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ٥٦)، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير، (ص: ١٠٨)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، (١/ ٤١٥)، مقدمة، الفوائد السنية في شرح الألفية (١/ ٢٢)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، (٢/ ٦٨).

(٢) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٣/ ٦٢).

(٣) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٢/ ١٧٢)، وانظر: كتاب: الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي.

واجتنب النواهي، فإن هذا من أهل الجنة، يدخل الجنة ويحرم الله عليه النار"[١]

٢- **حكم اتخاذ الموضع الذي صلى فيه النبي ﷺ مصلى يُتبرك به.**

ويؤخذ ذلك من قوله:" فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّي مِنْ بَيْتِي مَكَانًا، أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ»"

٣- **إجراء أحكام المسلمين على الظاهر.**

ويؤخذ ذلك من قوله:" فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:" لاَ تَقُلْ ذَاكَ أَلاَ تَرَاهُ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ "، فَقَالَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ"، قال ابن حجر رحمه الله:" وفيه: أن التلفظ بالشهادتين كاف في إجراء أحكام المسلمين"[٢].

٤- **هل يعد بالتأويل من رمى المسلم بالنفاق؟**

ويؤخذ ذلك من قوله:" فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " لاَ تَقُلْ ذَاكَ أَلاَ تَرَاهُ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ "، فَقَالَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ"، قال ابن حجر رحمه الله:" في الحديث أن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل"[٣].

ثالثاً: الأحكام الفقهية التي يتضمنها الحديث منها:

١- **حكم إمامة الأعمى في الصلاة.**

ويؤخذ ذلك من قوله:" فَجِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصَرِي". قال ابن عبد البر: "وفي

---

(١) شرح رياض الصالحين، محمد بن عثيمين، (٣/ ٣١١)، وانظر: شرح فتح المجيد، للغنيمان، (١٣/ ٣)، شرح كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب، اللهيميد (ص: ٢٧)، شرح الطحاوية لابن جبرين (٥٤/ ٩)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ٢٤٨)

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٣/ ٦٢)، وانظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب، (١/ ٢٣٧)، المفهم، للقرطبي، (١/ ٢٩٦).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (١/ ٥٢٣)، (١٠/ ٥١٤)، (١٢/ ٣٠٤)، وانظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، (٢/ ٣٩٣).

هذا الحديث من الفقه أن إمامة الأعمى جائزة وفيه أنه كان يجمع في مدينة رسول الله ﷺ في غير مسجد رسول الله ﷺ إذا كان ذلك لعذر"[١]، وقد وقع خلاف بين العلماء في أيهما أفضل: إمامة الأعمى أم البصير؟ على ثلاثة أقوال[٢].

٢- جواز الجماعة في صلاة التطوع أحيانا.

ويؤخذ ذلك من قوله:" فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَذِنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟»، قال ابن حجر رحمه الله:" فيه صلاة النوافل جماعة"[٣]، وقال ابن بطال رحمه الله:" في الحديث: صلاة النافلة في جماعة النهار"[٤].

٣- الإمام إذا زار قوما أمهم.

ويؤخذ ذلك من قوله:" فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَكَبَّرَ، وَصَفَفْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ"، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "عموم النهي عن إمامة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره، وكذا من أذن له صاحب المنزل"[٥].

٤- حكم التخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك.

ويؤخذ ذلك من قوله:" أَنَّهُ سَمِعَ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصارِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ - يَقُولُ: كُنْتُ أُصَلِّي لِقَوْمِي بِبَنِي سَالِمٍ وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَادٍ إِذَا جَاءَتِ الأَمْطَارُ،

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (٦/ ٢٧٧).

(٢) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (١/ ٥٢٣)، وانظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، (٢/ ٣٩٣)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٨/ ١٧١)، المجموع شرح المهذب، للنووي، (٤/ ١٦٣)، المبسوط، للسرخسي، (١/ ٤١)، المهذب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي، (١/ ١٠٦).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١/ ٥٢٣)..

(٤) شرح صحيح البخاري، (٣/ ١٧٦)، وانظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، (٢/ ٣٩٢)، مجموع الفتاوي، لابن تيمية، (٢٣/ ١١٢، ١٣٢، ١٣٣).

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١/ ٥٢٢)، وانظر: المغني مع الشرح الكبير، لابن قدامة، (٢/ ٣٧).

فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ قِبَلَ مَسْجِدِهِمْ"، وقد توارد الأئمة على ذكر هذا الاستنباط من هذا الحديث(١).

٥- حكم اتخاذ موضع معين للصلاة.

ويؤخذ ذلك من قوله:" فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّي مِنْ بَيْتِي مَكَانًا، أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى"، فإقرار النبي ﷺ لعِتبان دليل على جوازه، مالم يكن رياء كما ذكر العلماء(٢).

٧-علوم الحديث المتصلة بفقه الحديث.

تعد معرفة علوم الحديث المتصلة بشرح الأحاديث النبوية أمراً في غاية الأهمية إذ يتأكد من خلاله مدى التكامل بين علوم الحديث، والعلوم الشرعية الأخرى كالعقيدة والفقه، وغيرها من العلوم أثناء التحليل والشرح، وهي تشمل التالي:

أ- معرفة سبب ورود الحديث:

سببه كما في البخاري عنه: أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي لهم ووددت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في بيتي فأتخذه مصلى فقال له رسول الله ﷺ:" سأفعل إن شاء الله"، قال عتبان: فغدا رسول الله ﷺ ، وأبو بكر حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له فلم يجلس حتى دخل البيت ثم قال أين تحب أن أصلي من بيتك؟ قال: فأشرت إلى ناحية من البيت فقام رسول الله ﷺ فكبر فقمنا فصففنا فصلى ركعتين ثم سلم، قال: وحبسناه على خزيرة صنعناها له قال: فثاب في البيت رجال من أهل الدار ذوو عدد فاجتمعوا فقال قائل منهم: أين مالك بن الدخشم؟ فقال بعضهم: ذاك منافق لا يحب الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: لا تقل ذلك ألا تراه قد قال لا إله إلا الله يريد بذلك

---

(١) انظر: التمهيد، لابن عبد البر، (١٣/ ٢٧٤)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١/ ٥٢٢)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، (٢/ ٣٨٦)، شرح صحيح البخاري، لابن بطال، (٢/ ٧٧).

(٢) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١/ ٥٢٢)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، (٢/ (٢/ ٦٤٧، ٦٤٨)،)، شرح النووي على مسلم، (٥/ ١٦١).

وجه الله. قال: فإنا نرى وجهه ونصيحته في المنافقين، فقال رسول الله ﷺ: إن الله فذكره[١].

ب- مختلف الحديث ومشكله.

حيث استشكل في هذا الحديث قول النبي ﷺ:" فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ "؛ لأن ظاهره يدل على ألا يدخل النار أحدا من عصاة الموحدين وهو مخالف لآيات كثيرة، وأحاديث شهيرة منها: أحاديث الشفاعة[٢]. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:" لكن الجمع ممكن: بأن يحمل التحريم على الخلود"[٣]، فسلك رحمه الله مسلك الجمع للتوفيق بينهم.

٨-الفوائد المستنبطة من الحديث.

من خلال النظر في الحديث، والوقوف على شروحات العلماء له وكلامهم فيه يمكن للباحث أن يستنبط العديد من الفوائد الفقهية، والمسائل العقدية بالإضافة إلى الفوائد والآداب المتنوعة التي يتضمنها الحديث منها[٤]:

١-أن من عقل رسول الله ﷺ أو من عقل منه فعلا يعد صحابيا.

٢-رحمة النبي ﷺ بأولاد المؤمنين ومؤانستهم؛ ليعقل عنه الغلمان ذلك، وتثبت لهم الصحبة وينالوا

---

(١) انظر: البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، للحسيني، (١/ ١٧٩، ١٨٠)، (٢/ ١٦٥).

(٢) انظر: بسط الكلام في المسألة موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، إعداد: نخبة من كبار العلماء، إشراف: داليا محمد إبراهيم، القسم الثالث: السنة النبوية، ثبوت أحاديث الشفاعة وتواترها، (ج٣، شبهة ١٨، وجه٢)، (ج٩، شبهة٣١، وجه١)، نفي تعارض أحاديث الشفاعة مع القرآن الكريم، (ج٩، شبهة٣١، وجه٢)، ثبوت شفاعة النبي لأهل الكبائر من أمته، (ج٩، شبهة٣١، وجه٣).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، (٣/ ٦٢)، وانظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، (ص: ١٨٤-١٨٥)، و(ص: ٢٥١-٢٥٤).

(٤) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، (٢/ ٧٢)، (٧/ ٢٤٩، ٢٥٠)، شرح صحيح البخاري لابن بطال، (١/ ١٦٢)، شرح النووي على مسلم (٥/ ١٦١)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، (٢/ ٦٣٣)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، لابن شاهين، (١٢٧، ١٢٨، ١٢٩)، (٣/ ٣٨٦)،

فضلها.

٣- جواز مباسطة وتأنيس وممازحة الصغار وبرِّ آبائهم بذلك.

٤- استحباب ملاطفة الأطفال، ومؤانستهم؛ لما له من أثر إيجابي على نموهم النفسي.

٥- استحباب إحضار الصبي الذي يعقل مجالس العلم، وتحديد السن المعتبرة للتحمل.

٦- جواز سماع الصغير وضبطه للسُّنن.

٧- جواز شهادة الصبيان بعد أن يكبروا، فيما علموه في حال الصغر.

٨- حرص الصحابة على تتبع الأحاديث والانتقال إلى راويها الأول لسماعها منه.

٩- جواز إخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة، والفرق بين الإخبار والشكوى.

١٠-جواز التخلف عن المسجد في الطين والظلمة.

١١-حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه مع جلالة قدره وعلو منزلته.

١٢-جواز استدعاء المفضول للفاضل لمصلحة تعرض.

١٣- إجابة الفاضل دعوة المفضول، وحضور ضيافته.

١٤-زيارة العلماء والفضلاء والكبراء أتباعهم، وإجابة دعوتهم في حال الأمن من الفتنة.

١٥-ابتداء النبي ﷺ في هذه القصة بالصلاة في بيت الداعي، لأنها أصل الدعوة التي دُعي لها.

١٦-الإمام إذا زار قوما أمهم.

١٧-جواز الجماعة في صلاة التطوع في البيوت أحيانا.

١٨-جواز اتخاذ الموضع الذي صلى فيه النبي ﷺ مصلى يُتبرك به.

١٩-جواز اتخاذ موضع معين للصلاة مالم يستلزم رياء ونحوه.

٢٠-جواز استصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعي لا يكره ذلك.

٢١-استحباب صنع الطعام للكبير عند قومه عند إتيانه لهم وإن لم يعلم بذلك.

٢٢-الاستئذان من صاحب الدار إذا أتى إلى صاحبها لأمر عرض له.

٢٣-اجتماع أهل الجهة لملاقاة الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم؛ لمشورتهم، والإفادة من علمهم.

٢٤-جواز إمامة الأعمى في الصلاة.

٢٥-حكم التخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك.

٢٦-جواز اتخاذ موضع معين للصلاة في البيوت مالم يكن رياء.

٢٧-أن النهي عن أن يوطن الرجل مكانا للصلاة إنما هو في المساجد دون البيوت.

٢٨-أن المسجد المتخذ في البيوت لا يخرج عن ملك صاحبه بخلاف المسجد المتخذ في المحلة.

٢٩-حكم رد المأموم السلام على الإمام.

٣٠-وجود مساجد للجماعة في المدينة سوى مسجده ﷺ.

٣١-السؤال عمن غاب عن الجماعة، وتفقده.

٣٢- ذكر من يتهم بريبة أو نحوها للأئمة وغيرهم للتحرز منه بعد التثبت، ولا يعد ذلك غيبة.

٣٣-عيب الإنسان بما يظهر منه لا يعد غيبة.

٣٤-كراهة من يميل إلى المنافقين في حديثه ومجالسته.

٣٥-من رمى مسلما بالنفاق؛ لمجالسته لهم لا يعاقب ولا يقال له أثمت.

٣٦-جواز تمني هلاك أهل النفاق والشقاق ووقوع المكروه بهم.

٣٧-الذب عمن ذكر بسوء وهو بريء منه.

٣٨-إجراء أحكام المسلمين على الظاهر.

٣٩-من تلفظ بالشهادتين واعتقد حقيقة ما جاءت به ومات على ذلك فاز ودخل الجنة.

٤٠-فضل كلمة التوحيد، وأنها سبب لنجاة صاحبها من الخلود في النار إن قالها مخلصا بها.

٤١-الجمع بين الحجة وطلب العلم في سفرة واحدة.

٤٢-جواز مراجعة واستثبات طالب الحديث شيخه فيما حدث به.

٤٣-مشروعية الرحلة في طلب العلم.

٤٤-جواز كتابة الحديث وغيره من العلوم الشرعية؛ حفظًا للعلم.

الخاتمـــة

- **أهم النتائج التي توصل إليها البحث:**

١-رحمة الله ﷻ بعباده، إذ لم يتركهم بدون قدوة حسنة يقتدون بها في جميع شؤونهم الدينية والدنيوية.

٢-أن المسائل والمباحث التي يتعرض لها الشراح في كتب الشروح راجعة في جملتها إلى السند والمتن.

٣-أن شرح الحديث إذا أطلق فإنما ينصرف إلى حديث رسول الله ﷺ لا إلى غيره.

٤-يعد (علم شرح الحديث) فرعًا من فروع علوم الحديث.

٥-أن بداية هذا العلم، ونشأته كان في عهد رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام وأتباعهم.

٦-تعدد وتنوع مناهج العلماء في شرح الحديث.

٧-أهمية معرفة المناهج التي بنيت عليها الشروح الحديثية؛ لفهم طريقة التعامل معها، والاستفادة منها.

٨-إن المقصد الأعظم من شرح الحديث بيان المعاني والمقاصد والأحكام ووجوه الاستدلال المستفادة من الحديث وهذا من أهم أغراض ومطالب الشرح.

٩-أن التعمق والإمعان في عرض الأقوال الفقهية، والمسائل العقدية ليس من مقاصد شروح الحديث.

١٠- لا يورد من الأقوال في شرح الحديث إلا ما هو معتبر حتى لا يتعذر على القارئ الوصول إلى المعنى المراد والمقصود.

١١- أن الفوائد المستنبطة من الحديث هي عبارة عن جماع لكل المعارف والآداب والأحكام.

- **أهم التوصيات:**

خرج هذا البحث بمن الله وفضله بعدة توصيات منها:

١- إثراء المكتبة الإسلامية بمزيد من الدراسات الخاصة بشرح الأحاديث النبوية التي تظهر من خلالها عظمة التشريع الإسلامي متمثل في السنة النبوية الصحيحة المطهرة؛ للتأكيد على شمولها، وكمالها، وأن هذا الدين هو الدين الصالح لكل زمان ومكان.

٢- ضرورة الاتجاه نحو الدراسات العلمية التي تهتم بالمقارنة بين مناهج شراح الحديث النبوي؛ لقلة الدراسات في هذا المجال.

٣- العناية بهذا العلم في مقررات الجامعات والمعاهد والكليات الشرعية وأن يأخذ مكانه اللائق به في مقاعد الدراسة.

فهرس المصادر والمراجع

١- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، الطبعة: بدون، التاريخ: بدون، المكتبة العلمية -بيروت.

٢- أحمد مختار عبد الحميد عمر مختار، (ت: ١٤٢٤هـ)، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، الطبعة الأولى، الناشر: عالم الكتب- القاهرة.

٣- أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه وأشرف على طباعته: محب الدين الخطيب، الطبعة: بدون، الناشر: دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٣٧٩هـ.

٤- أحمد بن عايش بن عبد اللطيف البدر، **مبادئ التخريج ودراسة الأسانيد**، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض- المملكة العربية السعودية.

٥- أحمد بن مصطفى (طاش كبري زادة)، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦- أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، الطبعة: بدون، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض.

٧- أحمد علي طه ريان، **فقه الأسرة**، الطبعة: بدون، الناشر: بدون.

٨- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، **الرحلة في طلب الحديث**، المحقق: نور الدين عتر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٩- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني أبو العباس، **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة: الثانية، التاريخ: بدون، الناشر: مطبعة السنة المحمدية- القاهرة.

١٠- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**،

الطبعة: بدون، الناشر: دار حياء التراث العربي- بيروت.

١١- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، الطبعة: بدون، الناشر: دار نهضة مر- القاهرة.

١٢- شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت: ٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، تقديم: محمد عوامة، الطبعة الرابعة: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م)، الناشر: دار الرشيد- سوريا- حلب.

١٣- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، (ت:٧٢٨هـ)، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد قاسم، الطبعة: بدون، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٤- أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي المعروف بابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٣١هـ، الناشر: مكتبة الخانجي.

١٥- أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الحافظ، الأنصاريُّ القرطبيُّ ت ٦٥٦ هـ، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، الطبعة: بدون، الناشر: بدون.

١٦- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الطبعة: بدون، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

١٧- أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، **نصيحة أهل الحديث**، تحقيق: عبد الكريم أحمد الوريكات، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ه.

١٨- أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، **الفقيه والمتفقه**، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية.

١٩- أمل إسماعيل محمد زاهد الصيني، **قواعد مطلح الحديث في فتح الباري (من كتاب بء الوحي إلى كتاب الجنائز)، جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، كلية التربية بمكة المكرمة- قسم الدراسات الإسلامية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٠- إبراهيم بن محمد بن محمد كمال الدين ابن أحمد بن حسين، برهان الدين ابن حَمْزَة الحُسَيْني الحنفي الدمشقيّ (المتوفى: ١١٢٠هـ)، **البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف**، تحقيق: سيف الدين الكاتب، الطبعة: بدون، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت.

٢١- أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، الطبعة: بدون، الناشر: دار الكتب العلمية.

٢٢- إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، **الاعتصام**، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الناشر: دار ابن عفان، السعودية.

٢٣- عماد الدين، أبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى- ١٤١٧هـ، الناشر: دار هجر.

٢٤- عماد الدين، أبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ)، **تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، الطبعة: الأولى - ١٤١٩ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت

٢٥- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، **اختصار علوم الحديث**، المحقق: أحمد محمد شاكر، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

٢٦- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، **المهذب في فقة الإمام الشافعي**، الطبعة: بدون، الناشر: دار الكتب العلمية.

٢٧- ابن هشام، **السيرة النبوية لابن هشام**، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ

شلبي، الطبعة: بدون، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٨- د. بسام بن خليل الصفدي، أ.د. نافذ بن حسين حماد، **علم شرح الحديث، تعريفه، وأهميته، ونشأته، وأقسامه، ومناهجه، وموضوعه، ومسائله**، قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.

٢٩- حمد بن عبد الله الحميدي، **الإبانة لما للصحابة من المنزلة والمكانة**، الطبعة: بدون، الناشر: بدون.

٣٠- الخطيب القزويني، (ت: ٧٣٩هـ)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: بهيج غزاوي، الطبعة: ٤، التاريخ: بدون، الناشر: دار إحياء العلوم- بيروت.

٣١- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

٣٢- سعد بن عبد الله بن جنيدل، معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري، الطبعة: بدون، الناشر: دارة الملك عبد العزيز.

٣٣- سليمان بن محمد اللهيميد، **شرح كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله**، الطبعة: بدون، الناشر: بدون.

٣٤- سندس عادل جاسم العبيد، **الحديث التحليلي، دراسة تأصيلية**، الطبعة الأولى: ٢٠١٦م- ١٤٣٧هـ، الناشر: دار الحامد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية- لبنان.

٣٥- د. سعيد بن على بن وهف القحطاني، **عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسُّنَّة** - المفهوم، والفضائل، والمعنى، والمقتضى، والأركان، والشروط، والنواقص، والنواقض، الطبعة: بدون، الناشر: مطبعة سفير، الرياض، توزيع: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض.

٣٦- شرف القضاة، **علم مختلف الحديث أصوله وقواعده**، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، مجلد ٢٨، عدد ٢.

٣٧- د. شوقي أبو خليل، **أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة أماكن وأقوام**، ط: الأولى

١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت-لبنان، دار الفكر، دمشق-سورية.

٣٨- د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، **علوم الحديث ومصطلحه - عرضٌ ودراسة**، الطبعة: الخامسة عشر، ١٩٨٤م، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان.

٣٩- طارق أسعد الأسعد، **علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأصوليين**، الطبعة: الأولى، التاريخ: بدون، الناشر: دار ابن حزم- بيروت.

٤٠- ظفر أحمد العثماني التهانوي، (ت: ١٣٩٤هـ)، **قواعد في علوم الحديث**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الخامسة: ١٩٨٤م- ١٤٠٤هـ، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية- خلب – بيروت.

٤١- عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، **النحو الوافي**، الطبعة: الخامسة عشرة، الناشر: دار المعارف.

٤٢- عاصم بن عبد الله الخليلي القريوتي، **الحديث التحليلي دراسة تأصيلية**، مجلة سنن، العدد الثاني، رجب، الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها.

٤٣- عاتق بن غيث البلادي، **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**، الطبعة: الأولى- ١٤٠٢ه، الناشر: دار مكة.

٤٤- عبد الله بن محمد الغنيمان، **شرح العقيدة الواسطية**، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، http://www.islamweb.net

٤٥- أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت: ٢٧٦هـ)، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: محمد محي الدين الأصفر، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م)، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت.

٤٦- عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**، الطبعة: بدون، الناشر: دار النفائس.

عبد الله بن محمد الغنيمان، **شرح فتح المجيد**، شرح فتح المجيد، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، http://www.islamweb.net

٤٧- زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي الدمشقي، ابن رجب الحنبلي، **جامع**

العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة: الثانية- ١٤١٣هـ، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٤٨- زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي الدمشقي، ابن رجب الحنبلي، **كلمة الإخلاص وتحقيق معناها**، تحقيق: زهير الشاويش، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الرابعة- ١٣٩٧هـ، الناشر: المكتب الإسلامي.

٤٩- زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي الدمشقي، ابن رجب الحنبلي، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: طارق بن عوض الله محمد، الطبعة: الأولى- ١٤١٧هـ، الناشر: دار ابن الجوزي.

٥٠- الحافظ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة: الثانية، ١٣٩٩ه، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥١- عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٢- علي أمين مصطفى الجارم، **البلاغة الواضحة**، الطبعة: بدون، الناشر: دار المعارف.

٥٣- أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، **المحلى بالآثار**، الطبعة: بدون، التاريخ: بدون، الناشر: دار الفكر – بيروت.

٥٤- أبو الحسن، علي بن خلف بن عبد الملك (ت:٤٤٩هـ)، **شرح صحيح البخاري لابن بطال**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة: الثانية،١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، الناشر: مكتبة الرشد-السعودية- الرياض.

٥٥- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن إبراهيم بن فهد بن حمد بن جبرين (المتوفى: ١٤٣٠هـ)، **شرح العقيدة الطحاوية**، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية

٥٦- http://www.islamweb.net

٥٧- عبد الغني بن أحمد البحراني الشافعي، **قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين**، الطبعة: بدون، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، الناشر: مكتبة التوبة- الرياض- المملكة العربية السعودية.

٥٨- عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، **فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد**، تحقيق: الوليد ابن عبد الرحمن آل فريان، الطبعة: الرابعة- ١٤١٩هـ، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

٥٩- أبو الفضل زين الدين، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، **طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)**، الطبعة: بدون، الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

٦٠- د. عبد الملك بسفورت بن ظافر الماجوني الكوسوفي، **علم فقه الحديث، تعريفه، أهميته، وأثره في فهم علوم الشريعة**، تقديم: علي بن حسن الحلبي، الطبعة: الأولى١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، الناشر: الأثرية للنشر والتوزيع.

٦١- علي علي صبح، **التصوير القرآني للقيم الخلقية والتشريعية**، الطبعة: بدون، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.

٦٢- عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، **شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

٦٣- ماهر منصور عبد الرزاق، **تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد**، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، الناشر: دار اليقين للنشر والتوزيع المنصورة.

٦٤- ماهر منصور عبد الرزاق، **أسس اختيار الزوجين، دراسة موضوعية في السنة النبوية**، الطبعة: بدون،

الناشر: مجلة كلية الشريعة، جامعة الأزهر- ٢٠١٩م.

٦٥- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم** (**المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**)، (ت:٢٦١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: بدون، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٦- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، **صحيح البخاري** (**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر الطبعة: الأولى / ١٤٢٢هـ، الناشر: دار طوق النجاة.

٦٧- محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، **شرح رياض الصالحين**، الرياض، الطبعة: ١٤٢٦ هـ، الناشر: دار الوطن للنشر.

٦٨- شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، **المبسوط للسرخسي**، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس،

٦٩- الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٧٠- مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، (ت:٦٠٦)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى-محمود محمد الطناحي، الطبعة: بدون، الناشر: المكتبة العلمية-بيروت-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧١- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، **لسان العرب**، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٧٢- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، الطبعة: بدون، التاريخ: بدون، الناشر: دار الهداية.

٧٣- مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم

الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

٧٤- د. محمد بن عمر بازمول، **علم شرح الحديث وروافد البحث فيه**، المطبوع ضمن سلسلة الدراسات الحديثية، الجزء الثاني، (٣٧٣-٥٤٠).

٧٥- محمد بن عبد الله القناص، **مقدمات في الحديث التحليلي**، الطبعة الأولى: ١٤٣٩ه-٢٠١٧م، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع- الرياض.

٧٦- البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ - ٨٣١ هـ)، **الفوائد السنية في شرح الألفية**، المحقق: عبد الله رمضان موسى، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة - جمهورية مصر العربية [طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية.

٧٧- محمد ضياء الدين الوافي، **علم شرح الحديث، نشأته، وتطوره**، وطرقه، مقالة نشرتها: مجلة نداء الهند الإلكترونية، في ١٨، ديسمبر، ٢٠١٦م.

٧٨- محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، **نيل الأوطار**، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، الناشر: دار الحديث، مصر.

٧٩- محمد عبد العزيز بن علي الشاذلي الخَوْلي (المتوفى: ١٣٤٩هـ)، **الأدب النبوي**، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٣ هـ، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٨٠- محمد بن سعد البصري، **الطبقات الكبرى**، الطبعة: بدون، الناشر: دار صادر- بيروت.

٨١- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

٨٢- أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري، **تهذيب اللغة**، تحقيق: جماعة من المحققين، الطبعة: بدون، الناشر: الدار المصرية، للتأليف والترجمة.

٨٣- تقي الدين أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد

(المتوفى: ٧٠٢هـ)، **إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام**، الطبعة: بدون، التاريخ: بدون، الناشر: مطبعة السنة المحمدية

٨٤- شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، **المبسوط للسرخسي**، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٨٥- أبو رحمة، محمد نصر الدين محمد عويضة، **صفوة المسائل في التوحيد والفقه والفضائل**، الطبعة: بدون، تاريخ النشر: ٦/ ٩/ ١٤١٦ه، الناشر: بدون.

٨٦- أبو الطيب، محمد بن صديق بن حسن خان البخاري القنوجي، **أبجد العلوم**، أعدده للطبع عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة- دمشق، د. ط، ١٩٧٨م.

٨٧- أبو عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم، (ت: ٤٠٥هـ)، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة: ٢، التاريخ: بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

٨٨- أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري، **تهذيب اللغة**، تحقيق: جماعة من المحققين، الطبعة: بدون، الناشر: الدار المصرية، للتأليف والترجمة.

٨٩- أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة الإيمان، الطبعة: الأولى: ١٤٠٧ه، الناشر: إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس.

٩٠- أبو عبد الله، محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (المتوفى: ٥٣٦هـ)، **المُعْلم بفوائد مسلم**، تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١م، الناشر: الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة.

٩١- د. محمود الطحان، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ه- ١٩٩١م، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٩٢- د. محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، الطبعة: الثامنة، ١٤٠٧ه ١٩٨٧م، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٩٣- بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، (ت: ٨٥٥هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، الطبعة: الأولى، التاريخ: بدون، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

٩٤- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، **المغني لابن قدامة**، الطبعة: بدون طبعة، الناشر: مكتبة القاهرة.

٩٥- إعداد: نخبة من كبار العلماء، إشراف: داليا محمد إبراهيم، **موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات**، القسم الثالث: السنة النبوية، الطبعة: بدون، الناشر: دار نهضة مر للنشر، ٢٠١٦م.

٩٦- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، الطبعة: (من ١٤٠٤ – ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ – ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل – الكويت، الأجزاء ٢٤ – ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة – مصر، الأجزاء ٣٩ – ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.

٩٧- أ. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق – كلّيّة الشَّريعة، **الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجه**، الطبعة: الرَّابعة المنقَّحة المعدَّلة بالنِّسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة)، الناشر: دار الفكر – سوريَّة – دمشق.

٩٨- شهاب الدين، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان**، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، الطبعة: الأولى- ١٤١٠هـ، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت لبنان.

٩٩- أبو زكريا، يحي بن شرف بن مري النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ه، الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت.

١٠٠-أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)،

تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ ١٠١-تكملة السبكي والمطيعي)، الطبعة: بدون، الناشر: دار الفكر.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث: ٦٠٥
مقدمــة ٦٠٩
المبحث الأول: تعريف علم (شرح الحديث)، وأنواعه. ٦١٤
المطلب الأول: تعريف علم (شرح الحديث) في اللغة والاصطلاح. ٦١٤
المطلب الثاني: أنواع شرح الحديث. ٦١٧
المبحث الثاني: نشأة (علم شرح الحديث)، وأهم طرقه. ٦١٩
المطلب الأول: نشأة علم شرح الحديث، وأهميته. ٦١٩
المطلب الثاني: طرق شرح الحديث. ٦٢٠
المبحث الثالث: تخريج الحديث، والحكم عليه. ٦٢٣
مثال تطبيقي على خطوات شرح الحديث: ٦٢٦
المبحث الرابع: لغويات الحديث، والمعنى الإجمالي له. ٦٢٩
المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للحديث ٦٣٥
المبحث الخامس: فقه الحديث. ٦٣٧
المطلب الأول: تعريف فقه الحديث، وأهميته. ٦٣٧
المطلب الثاني: أهم روافد فقه الحديث. ٦٤١
المطلب الثالث: علوم الحديث المتصلة بفقه الحديث. ٦٥٠
المبحث السادس: الفوائد المستنبطة من الحديث. ٦٥٣
نموذج تطبيقي (٢) ٦٥٦
الخاتمــة ٦٧٣

فهرس المصادر والمراجع ٦٧٥
فهرس محتويات البحث ٦٨٧